كلية الحقوق
قسم الاقتصاد والماليَّة العامَّة

بحث مستخلص من رسالة الدكتوراه بعنوان

انعكاسات تطوُّر بيئة الاستثمار على تدفُّق الاستثمار الأجنبيِّ لمصر

إعداد الباحثة

إيمان فؤاد عبد الحميد أبو المجد

إشـــــراف

أ.د/ رضـــا عبد السلام إبراهيم

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والماليّة
كلية الحقوق – جامعة المنصورة
ووكيل كليّة الحقوق لشئون التعليم والطلاب بجامعة المنصورة
ومحافظ الشرقيّة الأسبق

خطة البحث

مقدمـــة.

المبحث الأول: دور الدولة فى ظل سياسة الإصلاح الإقتصادي فى مصر.

المطلب الأول: مرحلة الإصلاح الإقتصادى.

المطلب الثانى: مرحلة الإصلاح الإقتصادى الثانى (٢٠٠٤-٢٠١١).

المبحث الثانى: الإجراءات التى إتخذتها الحكومه المصريه لتحسين مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر فـــى مصر.

المطلب الأول: أهم الإجراءات التى إتخذتها الحكومه المصرية.

المطلب الثانى: نظرة عامة على منظومة البحث العلمى و التطور التكنولوجى فى مصر.

الخاتمه.

النتائج.

التوصيات.

قائمة المراجع.

مقدمـــة:

يعيش العالم حاليًّا مسيرةً حافلةً بالتطوُّرات السريعة والمتغيِّرة التي أسهمت في تهيئة مُناخ جديد من العلاقات السياسيّة والاقتصاديّة، ترتكز على احتدام المنافسة في شتى المجالات، والتسابق إلى عقد الاتِّفاقات التجاريّة والاقتصاديّة الإقليميّة والعالميّة؛ وأصبحت بالتالي حدود العالم مفتوحةً على بعضها البعض في ظلِّ مجهودات الدول لإزالة القيود والحواجز التي كانت تحدُّ كثيراً من حريّة التبادل السلعيِّ والخدميِّ بين دول العالم المُختلفة(١).

وفي عام ١٩٩١م والذي اعتبرت فيه الحكومة أنّ إنجاز الإصلاح الاقتصاديِّ هو هدفها الأساس(٢)، فقد عمدت مصرُ إلى تبنِّي سياسات إصلاح وتحرير اقتصادها كي تتمكّن من مُتابعة المتغيرات الإقليميّة والعالميّة.

إنّ سياسة الإصلاح الاقتصاديِّ والإداريِّ لها أهميّة بالغةٌ في النموِّ الاقتصاديِّ؛ لذا اتخذت كافة البلدان العربيّة – خاصّةً مصر – خطواتٍ نحو الإصلاح الاقتصاديِّ خلال الآونة الأخيرة، ممّا أدّى إلى زيادة الاستثمار فيها، وعلى الرغم من أنّ تلك الإصلاحات في مصر قد حقّقت بعض النتائج الإيجابيّة التي أسهمت في تهيئة المناخ لجذب الاستثمار(٣)، فإنّ هناك العديد من الخطوات التي يتعيّن على مصر استكمالها.

و كان الإصلاح الاقتصاديّ المنشود يستهدف التغلُّب على معظم مشاكل الاقتصاد المصريِّ إلاّ أنّ تحقيق هذا الهدف يحتاج إلى بعض الوقت ليؤتيَ ثماره؛ إذ إنّ هناك العديد من التحدّيات التي ما زالت تُواجهها مصرُ تتمثّل في تطوير مهارات العمالة والسيطرة على الفساد، والذي يعدُّ من أهمِّ المشكلات التي تُواجه الحكومات ومنظماتها والهيئات الاستثماريّة(٤).

إلى جانب مشكلة البطالة، وهي من أهمِّ المشكلات التي تُواجه اقتصاديات البلدان العربيّة

---

(١) عبد الحكيم جمعة محمود حسن، "دور الاستثمار الخاص في الإصلاح الاقتصاديِّ والتنمية بجمهوريّة مصر العربيّة"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠م، ص١٣٩.

(٢) د/ أحمد عبد اللاه المراغي، "المحاكم الاقتصاديّة كوسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبيّة المُباشرة"، المركز القومي للإصدارات القانونيّة، الطبعة الأولى، ٢٠١٦، ص٤٦، متاح على الموقع الإلكتروني:
www.books.google.com.eg

(٣) علاء الدين أحمد مصطفى سالم جبر، مناخ الاستثمار في مصر "دراسة مقارنة بالنموذج الماليزي"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق- جامعة طنطا، ٢٠١٥م، ص١٣٢.

(٤) د/ حسين القاضي، "الحكومة والإصلاح الاقتصادي وانعكاسات الأزمة الماليّة العالميّة"، مقال بموقع دمشق، ١٧ أكتوبر ٢٠٠٨م، متاح على الموقع الإلكتروني www.esyria.sy

والحكومات المصريّة؛ ثم على الجانب الاقتصاديِّ الذي سيحرم من طاقاتٍ بشريّةٍ تصنّف ضمن الطاقات المُهدرة، بينما الاستغلال الأمثل لها من شأنه دفع عجلة التنمية إلى الأمام؛ للخروج من أزمة الفقر والتخلُّف التي تعاني منها الدول العربيّة.

إلى جانب زيادة الاختلالات الهيكليّة لاقتصادياتها؛ ممّا أدّى إلى زيادة الأزمة التي تُعاني منها تلك الدول ومنها مصر(٥).

ممّا لا شكّ فيه أنّ للاستثمار أهميته الكبرى بالنسبة للاقتصاد الوطنيِّ في البلدان النامية، حيث يلعب دوراً مؤثراً في المساعدة على تنشيط النموِّ الاقتصاديِّ؛ لذا كان من الضروريِّ العملُ على تحسين مناخ الاستثمار؛ فأهميّة الاستثمار الأجنبيِّ بالنسبة للاقتصاديات النامية تتمثّل في إعطائه قوّة دفع، وذلك بتحسين قدرته على التفاعل مع الاقتصاد العالميِّ والمُشاركة في العمليّة الإنتاجيّة الدوليّة، بحيث يكون هذا الاستثمار جزءاً أساساً من الرافعة التي تنقلُ الاقتصاد إلى اقتصادٍ أكثرَ كفاءةً مرتبطٍ بالاقتصاد العالميِّ ومُسْهم في العمليّة الإنتاجيّة الدوليّة(٦).

إذا كان الهدف من الاستثمار الأجنبيِّ المُباشر هو الحصول فقط على مواردَ ماليّةٍ فسوف تظلُّ أهميته ذات أثر محدود. ومن هنا تأتي أهميّة السياسة الاستثماريّة للدولة وأهميّة أن تكون هذه السياسة جزءاً من السياسة الاقتصاديّة الكليّة، وضمن استراتيجيّة التمويل الاقتصاديِّ، وليست سياسةً محدودةَ الأهداف متواضعةً تنحصر في توفير الموارد الماليّة على الرغم من أهميتها.

لذا اتجهت البلدان النامية خلال السنوات الأخيرة إلى الإصلاح باعتباره عمليّة اقتصاديّة، اجتماعيّة، سياسيّة، ثقافيّة، يترتّب عليها فكُّ الارتباط بين كافة المتغيّرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة وإعادة صياغتها من جديد، الأمر الذي يترتّب عليه ظهورُ قيمٍ وعلاقاتٍ اقتصاديّة واجتماعيّة جديدة تؤدّي إلى زيادة النموِّ وتحسين مستوى المعيشة للمُواطنين.

ممّا استدعى المشرِّع وصنّاع القرار إلى سلسلةٍ من الإصلاحات بهدف إنعاش اقتصادها من جديد(٧).

---

(٥) محمد محمد مهير سليم العيادي، السياسة الضريبيّة ودورها في الاستثمار، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق- جامعة طنطا، ٢٠١١، ص٤٥.

(٦) محمد محمد مهير سليم العيادي، مرجع سابق، ص٢٤٢.

(٧) د/ إبراهيم شحاتة، "نحو الإصلاح الشامل"، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائيّة، دار سعاد الصباح، الكويت، الطبعة الأولى، ص١٧.

أهميه البحث:

إنطلاقا من الأهميه التي تمثلها التنميه في النهوض بالمجتمع إلى دائرة التقدم و التكنولوجيا بين مختلف الدول لتحقيق أقصى منفعه ممكنه خاصة للدول التي يلزم لها القيام بالإصلاحات الاقتصاديه و الدخول الى عملية من هنا تبرز أهميه الدراسه.

١. كما يوضح دور قطاعات الدوله خلال عملية التنميه و تبدل أدوار هذه القطاعات مع مرور سنوات التنميه.
٢. تقييم الآثار الإقتصاديه المترتبه على سياسة تشجيه الإستثمارات الأجنبيه في مصر.
٣. مساعدة أصحاب القرارلإعداد قوانين تعمل على دعم و جذب الاستثمارات الاجنبيه المباشره في الصناعات المتوسطه و العالية التقنيه و التي تساهم بإزالة العائق أمام تلك الإستثمارات و خلق فرص عمل مما يساهم في دفع عملية التنميه.

إشكالية البحث:

و نظرا لما تعانيه مصر من تناقص نصيب صادراتها من إجمالي التجاره العالميه، على الرغم من أن مصر تتمتع بوفره في الأيدى العامله ، و الموارد الطبيعيه و المناخيه و الموقع الجغرافى الفريد.

و يتناول كذلك تجربة كوريا الجنوبيه و ما حققته من معدلات نمو عالية نتيجة سياسات ناجحه مما جعلها نموذجا يمكن من خلاله أن تقدم دروسا مستفاده لغيرها من الدول الناميه التي تطمع إلى تحقيق تنميه حقيقيه.

و مما سبق نجد أن إشكالية البحث تتمثل في الإجابة على الأسئله التاليه:

- ما هي أسباب هروب رؤوس الأموال و الشركات الأجنبيه الكبرى من الاستثمار في مصر؟
- ما مدى أهمية الإستثمار في الصناعات المتوسطه و العالية التقنيه على عملية التنميه في مصر؟

- أهداف البحث:

تهدف الدراسه الى بحث الإستثمار الأجنبي في الصناعات المتوسطه و العالية التقنيه في التنميه الإقتصاديه لمصر و توضيح الدور الهام الذى تقوم به تلك الإستثمارات من خلال صناعات ذات ميزه تنافسيه و قيمه مضافه عالية مما يساهم في دفع عملية التنميه و محاولة اللحاق بركب الدول الصناعيه المتطوره.

يمكننا تحديد أهم أهداف الدراسه في الآتى:

- الوقوف على دور الإستثمار الأجنبي في تحقيق التنميه الإقتصاديه بوجه عام.
- الوقوف على الأسباب التي تعيق مصر من أن تحقق تنميه إقتصاديه حقيقيه لتلحق بركب الدول المتقدمه.
- تقييم مدى قدرة الاقتصاد المصرى على الإندماج في آليات الاقتصاد العالمى الجديد.

- منهج البحث:

وصولا لأهداف الدراسة تم إستخدام المنهج الإستقرائى و المنهج التحليلي في البحث العلمى، حيث أن المنهج الإستقرائى: من خلال إستخدام الأسلوب الوصيفى في التحليل الذى يعتمد على جمع البيانات و المعلومات و تصنيفها و تحليلها لإستخلاص النتائج لوصف الظاهره، بينما المنهج التحليلى: بغرض تحليل البيانات و تضمينها الدلالات المختلفه و المعلومات المتاحه عن الدول محل الدراسة.

وفيما يلي نتطرّق من خلال المبحث التالي إلى أهمِّ الإصلاحات الاقتصاديّة التي تقومُ بهـا مصـرُ لجذب الاستثمار الأجنبيِّ المُباشر.

المبحث الأول: دور الدولة فى ظل سياسة الإصلاح الإقتصادي فى مصر.

المبحث الثانى: الإجراءات التى إتخذتها الحكومه المصريه لتحسين مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر فـى مصر.

المبحث الأول

دورُ الدولة في ظلِّ سياسة الإصلاح الاقتصاديِّ

في مصر

اكتسبت القيادةُ السياسيّةُ دوراً مهمًّا في عمليّة التطوُّر السياسيِّ والاقتصاديِّ في مصر، ويمكن القول: إنّ للقرارات التي اتخذتها القيادات السياسيّة المتعاقبة أثراً كبيراً في اتّجاه عمليّة التنمية الاقتصاديّة، حيث مرّت مصرُ بالعديد من المراحل خلال تجربتها لتحقيق التنمية[٨].

ففي عهد الرئيس جمال عبد الناصر (١٩٥٢- ١٩٧٠م) في مُحاولته لتحقيق التنمية الاقتصاديّة، اعتقد أنه يمكن الاعتمادُ على الرأسماليّة الوطنيّة، فانتهج الرأسماليّةَ الموجّهة إلى جانب عمليات التأميم والتمصير، وأصدر قانونَ الإصلاح الزراعيِّ؛ ليعيدَ توزيع الثورة لصالح الفقراء.

كما انتهج سياسة التخطيط المركزيِّ مع بداية الستينيّات؛ ليحقّق معدلات نموٍّ مرتفعةً، مع زيادةٍ في نصيب الفرد من الدخل الحقيقيِّ. إلاّ أنّ عبد الناصر خاض حروباً كثيرةً أنهكت الدولة. أمّا عن الرئيس السادات (١٩٧٠- ١٩٨١م)، فجاء في مناخ مُعادٍ تماماً لتجربة عبد الناصر[٩].

المطلب الأول

مرحلة الإصلاح الاقتصاديِّ الأول (١٩٩١ -٢٠٠٣م)

تمهيد:

تبنّت الحكومةُ المصريّةُ برنامجاً للإصلاح الاقتصاديِّ والهيكليِّ عام ١٩٩١م؛ لتحقيق التنمية المُستدامة وخاصّةً بعد تدهور الأوضاع الاقتصاديّة، ثم قامت الحكومة المصريّة بتنفيذ برنامج مكمِّل لبرنامج الإصلاح الاقتصاديِّ، وهو برنامج الإصلاح الهيكليِّ عام ٢٠١٦؛ وذلك لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصاديّة، ومن أهمِّها تهيئةُ المُناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبيّة المُباشرة، واتّخاذ ما يلزم من الإجراءات والسياسات التي تضمن تحقيق ذلك الهدف، ممّا يُمثِّل حافزاً للمُستثمرين الأجانب

---

[٨] مراد خروبي، "الشراكة الأورو- متوسطيّة وآثارها على المؤسسات الاقتصاديّة- دراسة حالة الجزائر ومصر"، رسالة دكتوراه، الجزائر، ٢٠١٤- ٢٠١٥م، ص١٥٤.

[٩] رجائي محمود محمد إبراهيم خضر، انعكاسات سياسات صندوق النقد الدوليِّ على تحقيق التنمية الاقتصاديّة في مصر وكوريا الجنوبيّة، رسالة دكتوراه، كليّة الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠١٧، ص ١٤٨.

للاستثمار في مصر، مع الأخذ في الاعتبار الآثار الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة والسلبيّة للاستثمار الأجنبيِّ، حيث لا توجّه الاستثمارات الأجنبيّة إلى القطاعات الاقتصاديّة بشكلٍ يُسهم في علاج الخلل الهيكلي(١٠).

ومن خلال الخطة الخمسيّة الثانية، وتحديداً نهاية عام ١٩٩١م، بدأت مصرُ في تنفيذ برنامج للتكيُّف الهيكليِّ بالاتِّفاق مع صندوق النقد الدوليِّ والبنك الدوليِّ (ERSAP) والذي استمرّ حتى عام ١٩٩٨م(١١).

وفيما يلي يمكنُ تقسيم برنامج الإصلاح الاقتصاديِّ في مصر إلى ثلاث مراحل، كالآتي:

المرحلة الأولى: (١٩٩١ – ١٩٩٨م)

خلال هذه الفترة استفادت مصرُ من برنامج الإصلاح، حيث تمّ الإعفاء من الديون على النحو الآتي:

أ – ٦,٧ مليار دولار شطبت من الديون الطويلة الأجل المستحقّة لأمريكا.

ب– ٧ مليارات دولار أمريكي شطبت من الديون طويلة الأجل المستحقّة لدول الخليج.

جـ– ثم شطب ٥٠% من ديون مصر التجاريّة(١٢).

من أهمّ سمات هذه المرحلة تفعيل آليات السوق واتّخاذ السياسات اللازمة لتصحيح الاختلالات النقديّة والهيكليّة، والاتّجاه نحو خصخصة النظام الاقتصاديِّ، بمعنى فتح مجالٍ أوسعَ أمام وحدات القطاع الخاصِّ في مجالات الاستثمار والإنتاج والتشغيل في مقابل تراجُع دور الدولة في هذه المجالات.

١– برنامج التثبيت الاقتصاديِّ:

---

(10) Ekran Ahmed El-Sayed Abd El-Rahman, "Analysis study for the impact of economic reform on attracting foreign direct investment to Egypt agriculture sectore", Agricultural Economic Research Institute, Agricultural research Center, Giza, Egypt. 12 February 2019, p. 909.

(١١) حازم محمد إبراهيم عثمان، "مدى استفادة الاقتصاد المصريِّ من تجربة كوريا الجنوبيّة"، رسالة ماجستير، كليّة التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤م، ص٢٧٧. متاح على الموقع الإلكتروني www.manduma.com

(12) Omran Mohamed, "Testing for a significant chang in the Egyptian economy ubder the economic reform programme", World Institute for Development Economics Research (WIDER), Discussion papper. No. 2002/59. P:3. Available at: http://researchgate.net.

هدف هذا البرنامج إلى إعادة التوازُن الكليِّ في الاقتصاد من خلال علاج الاختلالات الماليّة والنقديّة والمتمثّلة في عجز المُوازنة، والتضخُّم، وعجز ميزان المدفوعات، وإصلاح نظام سعر الصرف، وذلك من خلال تقييد الطلب الكليّ[١٣].

٢- برنامج التكييف الهيكلي:

ويهدف على العكس إلى تحقيق التوازُن من خلال توسيع العرض، فتعدُّ سياسات إعادة الهيكلة مكملةً لسياسات التثبيت، وتهدف إلى إزالة التشوُّهات والاختلالات الموجودة في الاقتصاد، وزيادة معدّلات الادِّخار والاستثمار، بالاعتماد على آليات السوق، وعلى القطاع الخاصِّ، ودفعه نحو الاندماج في النظام الاقتصاديِّ العالميِّ. فالمحورُ الأساسُ في هذا البرنامج هو إعادة توطين الموارد الاقتصاديّة وفقًا لاعتبارات الكفاءة[١٤].

- **الصندوق الاجتماعيُّ للتنمية:**

أنشئ الصندوق الاجتماعيُّ للتنمية كمبادرةٍ مشتركةٍ بين الحكومة المصريّة والبنك الدوليِّ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبدأ العمل الفعليُّ له في مارس ١٩٩٣م. ويعتمدُ اعتماداً كبيراً على التمويل الخارجي، كما يعمل الصندوقُ على تحقيق الأهداف المرجوّة منه من خلال البرامج التالية:

١- برنامج الأشغال العامّة، والذي يهدفُ إلى إعادة تأهيل مرافق الخدمات العامّة وغيرها من المشاريع كثيفة العمل.

٢- برنامج تنمية المجتمع، ويهدفُ إلى تطوير الخدمات الاجتماعيّة ومُساعدة الأفراد على إنشاء المشروعات الصغيرة[١٥].

٣- برنامج تنمية المشروعات، ويقومُ على تقديم التسهيلات الائتمانيّة المصرفيّة اللازمة لتنمية المشروعات الصغيرة.

٤- برنامج تنمية الموارد البشريّة: يهدف إلى بحث احتياجات تأهيل وتدريب العمالة؛ لإيجاد فرص عملٍ جديدة لها.

---

(١٣) د/ إبراهيم شحاتة، "نحو الإصلاح الشامل"، مركز ابن خلدون للدِّراسات الإنمائيّة، الكويت، دار سعاد الصباح، ١٩٩٣م، ص١٥٢.

(١٤) محمد شديد أبو ستيت، "الإصلاح الاقتصادي في مصر وبولندا – دراسة مقارنة"، بحث مقدّم للحصول على دبلوم التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ١٥.

(١٥) ولاء وجيه محمد دياب، مرجع سابق، ص١٠٣.

٥- برنامج التنمية المؤسسيّة: يهدف إلى دعم القدرات الإداريّة والفنيّة للصندوق؛ حتى يمكنه تنفيذ أهدافه بالكفاءة والفاعليّة المطلوبة، ودعم الأجهزة الوسيطة من المؤسّسات الحكوميّة حتى يمكنها – أيضاً – مشاركة الصندوق في تنفيذ برامجه(١٦).

المرحله الثانية: (١٩٩٨ – ٢٠٠٤م):

وأهمُّ خصائصها:

١- تمّ سنُّ مشروعاتٍ جديدة، وتعزيز التصدير وغرف التجارة وقانون غسل الأموال ، وتلاها قانون موحّد للمصارف والبنك المركزيِّ في ٢٠٠٣.

٢- وفي يناير تمّ تحرير سعر الصرف، فيما انخفضت قيمة العملة.

٣- وقّعت مصر عدداً من الاتّفاقات التجاريّة، ومنها إطار التجارة والاستثمار مع الولايات المتحدة ١٩٩٩، واتّفاقات تجارة حرة مع أسواق شرق وجنوب أفريقيا في ٢٠٠٠، واتّفاق أغادير ٢٠٠٤، ثم دخل اتّفاق الشراكة الأوربيّة حيز التنفيذ في يونيو ٢٠٠٤.

إلاّ أنّ معدلات النموِّ لم تصلْ إلى المعدّلات المطلوبة لتحقيق التنمية المنشودة، والجدول التالي يوضّح هذه المعدّلات(١٧).

جدول رقم (١)

معدلات نموِّ الادّخار والاستثمار خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠٠١

السنة	معدل النمو	معدل الادّخار	معدل الاستثمار
١٩٩١/١٩٩٠	٣,٧	٧,٠	٢٠,٢
١٩٩٢/١٩٩	١,٩	٧,٤	٢٢,٧
١٩٩٣/١٩٩٢	٢,٥	١٠,٩	١٩,٠
١٩٩٤/١٩٩٣	٣,٩	٦,٦	١٨,٦
١٩٩٥/١٩٩٤	٤,٧	١١,٢	١٧,٢
١٩٩٦/١٩٩٥	٥	١٥,٠	١٩,٣
١٩٩٧/١٩٩٦	٥,٣	١٥,٥	٢١,٧
١٩٩٨/١٩٩٧	٤,٦	١٥,٥	٢٥,٦
١٩٩٩/١٩٩٨	٦,٣	١٧,٠	٢٥,٥
٢٠٠٠/١٩٩٩	٥,١	١٧,٣	٢٣,٩
٢٠٠١/٢٠٠٠	٣,٣	١٧,٣	٢٢,٧

المصدر: البنك الأهلي المصري، النشره الاقتصاديّة، العدد ١، المجلد ٥٥، ٢٠٠٢، ص١١١

(16) Sufyan Alissa, "The political economy of reform in Egypt – understanding the role of institutions', Carnegie Middle East Center, Carnegie paper, October 2007, P: 4. Available at: Carnegieendowment.org.

(١٧) رجائي محمود محمد إبراهيم خضر، "إنعكاسات سياسات صندوق النقد الدولي على تحقيق التنمية الإقتصادية في مصر و كوريا الجنوبية، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جاكعة المنصورة، ٢٠١٧ م، ص ١٧٩.

من الجدول السابق يتضحُ:

١- أنّ معدّل النموِّ الذي كان ١,٩% عام ١٩٩٢/١٩٩١ زاد ليصل إلى ٦,٣% عام ١٩٩٩/١٩٩٨، كما ارتفع معدّل الادّخار من ٧% (عام الاتّفاق) ١٩٩١/١٩٩٠ ليبلغ ١٧,٣% سنة ٢٠٠١/٢٠٠٠.

٢- انخفاض معدّل النموِّ من ٦,٣% سنة ١٩٩٩/١٩٩٨ ليصل إلى ٣,٣% سنة ٢٠٠١/٢٠٠٠، وهذا يعني أنّ معدلات النموِّ انخفضت بعد انتهاء فترة البرنامج.

كما تفاقمت مشكلة البطالة خلال النصف الأول من التسعينيّات، ووصلت في عام ١٩٩٣/١٩٩٢ إلى ١٠% من إجماليِّ قوة العمل، وترجع هذه المشكلةُ إلى أسبابٍ عديدةٍ، أهمُّها سياسة الإصلاح الاقتصاديِّ التي تهدف إلى تخفيض عجز المُوازنة العامّة وتخفيض معدّل التضخُّم، وتتمُّ سياسات التثبيت من خلال إجراءاتٍ عديدةٍ، أهمُّها تخفيض الإنفاق الحكوميِّ وتقييد الائتمان المحليِّ وتخفيض مستويات الأجور، وكلُّ هذه الإجراءات ضد سياسة التوظيف؛ لذلك فإنّ الإصلاحَ الاقتصاديّ يُحقق تحسناً في الاقتصاد على حساب مُستويات التشغيل. كما أنّ الدولة سعت كذلك للتخلُّص من العمالة الزائدة وتخفيض الأجور ووضع حدٍّ أقصى لها[١٨]. وارتفعت معدلات البطالة، حيث وصلت إلى ٩,١% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦م.

فقد كانت نسبة العجز الكليِّ في المُوازنة العامّة إلى النّاتج المحليِّ الإجماليِّ ١٠,١% عام ٢٠٠٠/١٩٩٩، وزادت حتى وصلت ١٠,٦% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٠، وزاد حجم الدين الخارجيِّ ليصل ٧٣٠ مليار جنيه مصريٍّ عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦، ليصل الدين الخارجيُّ إلى ٦٣٧,١٦٠ مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦[١٩].

كما أدّت تلك السياسات إلى زيادة عجز الميزان التجاريِّ نتيجةً لزيادة الواردات بمعدّلٍ أكبرَ من الصّادرات، على الرغم من تشجيع القطاع الخاصِّ على التصدير، إذ بلغ العجز عام ١٩٩١م إلى سالب ٥,٧% وعام ١٩٩٨م زاد ليصل إلى ١٣,٣%[٢٠].

---

(١٨) نادية حسني رسلان أحمد شلبي، "مدى استفادة مصر بعلاقتها بصندوق النقد الدوليِّ خلال الفترة (١٩٥٤-٢٠١١م)- دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، كليّة التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٤م، ص٧٣. متاح على الموقع الإلكتروني www.mandumah.com.

(١٩) رجائي محمود محمد إبراهيم خضر، مرجع سابق، ص ١٨٠.

(٢٠) نادية حسني رسلان أحمد شلبي، مرجع سابق، ص ٧٥.

نستنتج من هذه النِّسب أنّ حجم الاستثمار الأجنبيِّ لم يأتِ بالقدر الذي يسمحُ له بأنْ يكونَ ذا تأثير في مُختلف المجالات(٢١).

المطلب الثانى

مرحلة الإصلاح الاقتصاديِّ الثاني (٢٠٠٤ – ٢٠١١)

تمهيد:

شهدت الفترةُ من ٢٠٠٤م حتى ثورة يناير ٢٠١١م جهوداً كثيفةً من أجل إصلاح قطاع الاستثمار؛ فقد تمّ إنشاء وزارةٍ للاستثمار في عام ٢٠٠٤ لتعمل على زيادة معدّل الاستثمار وتعزيز التنسيق بين الوزارات والهيئات ذات العلاقة بمجال الاستثمارات في مصر، وتحسين مُناخ مُمارسة أنشطة الأعمال في مصر، كذلك صدرت عدةُ قوانينَ معنيّةٍ بشكل مُباشر وغير مُباشر بالاستثمار، مثل القانونين رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٥ ورقم (١٩) لسنة ٢٠٠٧ بتعديل قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم (٨) لسنة ١٩٩٧، وقانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥ بشأن حماية المنافسة ومنع المُمارسات الاحتكاريّة، وقانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥، وقانون رقم (١٢٠) لسنة ٢٠٠٨ بإنشاء المحاكم الاقتصاديّة، وقانون البناء الموحّد ٢٠٠٨(٢٢).

وقد نتج عن تلك الإصلاحات تحقيقُ معدّل نموٍّ متوسّطة ٥,٦%، وانخفاض معدلات عجز المُوازنة والدين الداخليِّ والدين الخارجيِّ كنسبةٍ من النّاتج المحليِّ الإجماليِّ بمتوسطات ٩,٧%، ٦٤,٣%، ١٨,٢% على التوالي، كما ارتفع الاحتياطيُّ النقديُّ الأجنبيُّ ليصلَ إلى ٣٥,٢ مليار دولار.

وتجدرُ الإشارةُ إلى أنه خلال تلك الفترة تمّ تأسيس أكثرَ من ٥٣% من إجماليِّ الشركات القائمة في مصر منذ ١٩٧٠. كذلك زاد تدفُّق الاستثمار الأجنبيِّ المُباشر من متوسط قدره ٢ مليار دولار خلال السنوات السابقة إلى متوسط قدره ٧ مليار دولار بإجماليِّ ٥٠ مليار دولار منذ يوليو ٢٠٠٤ وحتى يونيو ٢٠١٠. ومن متوسط قدره ١,٨% من النّاتج المحليِّ الإجماليِّ إلى متوسط قدره حوالي ٩,٦% من النّاتج المحليِّ الإجماليِّ. ويعدُّ عام ٢٠٠٧م هو عام الذروة فيما يخصُّ حجم الاستثمارات الأجنبيّة المُباشرة، حيث بلغت حوالي ١٣,٣ مليار دولار، كما شهد العام ذاته اختيار مصر كأفضل دولةٍ على مستوى العالم قامت باتّخاذ خطواتٍ جديّةٍ لإصلاح مناخ الاستثمار لديها، وذلك من قبل تقرير مُمارسة

---

(٢١) منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة (OECD)، تقرير استعراض مناخ الأعمال في مصر– سياسات الاستثمار وشراكات بين القطاعين العام والخاص، ٢٠١٤، متاح على الموقع الإلكتروني:
www.oecd.org/mena/investment

(22) Ekram Ahmed El-Sayed Abd El-Rahman, Op. cit. p. 917.

أنشطة الأعمال الصّادر عن البنك الدوليّ.

كما يوضّح الشكل التالي أنه في أعقاب الأزمة الماليّة العالميّة عانت مصر من انخفاضٍ في تـدفّق الاستثمار الأجنبيّ، وهروب رؤوس الأموال المحليّة والأجنبيّة إلى الخارج. كذلك بعـد ثـورة ٢٠١١م، ممّا أدّى إلى انخفاض نسبة تدفّق الاستثمار الأجنبيّ المُباشر في إجماليّ النّـاتج المحلـيّ مـن حـوالي ٢,٩٨% عام ٢٠١٠ إلى حوالي (٠,٢١%) عام ٢٠١٢/٢٠١١م؛ ممّا يدلّ علـى هـروب الاسـتثمار الأجنبيّ المُباشر من مصر(٢٣).

شكل رقم (١)

أثر سياسة الإصلاح الاقتصاديّ والتكيف الهيكليّ على تدفّقات الاستثمار الأجنبيّ المُباشر كنسبةٍ من النّاتج المحليّ الإجماليّ خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٧)

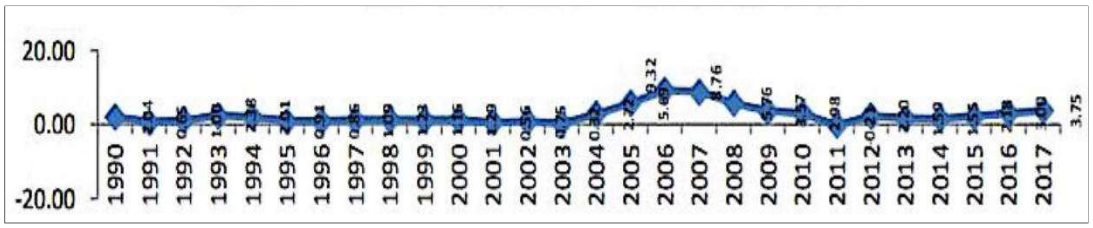

Source: UNTAD, FDI/MNE database (www.unctad.org/fdistatistics)

بلغت تدفّقات الاستثمارات الأجنبيّة المُباشرة إلى مصر ٢,١٥٧ مليون دولار في العـام ٢٠٠٤، وارتفعت إلى ٥,٣٧٦ مليون دولار في العام ٢٠٠٥، لترتفع إلى ١٠,٠٤٣ مليون دولـار فـي العـام ٢٠٠٦، لتصل إلى ١١,٥٧٨ مليون دولار في العام ٢٠٠٧. أمّا بالنسبة للعام ٢٠١١ فهنـاك تراجُـع واضحٌ لصافي الاستثمارات الأجنبيّة المُباشرة الوافدة إلى مصر، حيث تراجعت الاسـتثمارات الأجنبيّـة المُباشرة في الربع الثالث من العام الماليّ ٢٠١٠ – ٢٠١١ بنسبةٍ بلغت حوالي ٧٥,١% لتصل ١٦٣,٦ مليون دولار مقابل ٦٥٦ مليون دولار في الربع الثاني لنفس السنة الماليّة ٢٠١٠- ٢٠١١(٢٤).

فترة ما بعد ثورة يناير (٢٠١١ – ٢٠١٩م):

---

(23) Ekram Ahmed El-Sayed Abd El-Rahman, Op. cit. p. 919.

(٢٤) د/ نسيم حسن أبو جامع، "أثر ثورات الربيع العربيّ على اتّجاهات الاستثمار الأجنبيّ المُباشـر فـي دول الربيـع وكيفيّة الاستفادة منها فلسطينيًا"، مجلة الجامعة الإسلاميّة للدّراسات الاقتصاديّة والإداريّة، المجلد الحادي والعشـرون، العدد الأول، يناير ٢٠١٣م، ص٤٣٩. متاح على الموقع الإلكتروني:
http://www.lugaza.edu.ps

ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م تأثيرٌ سلبيٌّ على الاقتصاد المصريِّ، فخلال الربع الأول من عام ٢٠١١م تراجعَ النّاتج المحليُّ الإجماليُّ بنسبة ٤,٢% مقارنةً بذات الفترة عام ٢٠١٠م، وتدهور ميزان المدفوعات الدوليّة بفعل التراجُع الحادِّ في الاستثمار الأجنبيِّ المُباشر وإيرادات السياحة، فضلاً عن هروب رؤوس الأموال للخارج(٢٥).

لقد ارتفعت معدّلات التضخّم بعد الثورة بسبب انخفاض قيمة الجنيه المصري(٢٦)، وكان ٢٠١١ هو العام الأصعب على الاقتصاد المصريِّ؛ حيث:

- فقدت البورصة أكثرَ من ٥٠% من قيمة الأسهم منذ بداية العام، خاصّةً مع إغلاقها في أعقاب الثورة لأكثرَ من ٣٩ جلسة متواصلة.
- وتوقّف تدفُّق السائحين على مصر بصورةٍ كاملةٍ تقريباً نتيجةً لتدهورُ الوضع الأمنيِّ؛ لتحرم مصر من أحد أهمِّ مصادر دخلها القوميِّ، حيث انخفض عدد السائحين من ١٤ مليون سائح إلى ما لا يزيد عن بضع مئات الآلاف.
- وتراجع الاستثمار الأجنبيُّ المُباشر في مصر بنحو ٩٣% خلال العام ليصل إلى ٣٧٦ مليون دولار بحسب تقديرات البنك المركزيِّ المصريِّ.
- وازداد عجزُ المُوازنة المصريّة إلى نحو ١٦١ مليار دولار خلال عام ٢٠١١.
- وانعكس ذلك على الوضع الاقتصاديِّ المتردِّي في تخفيض تصنيف مصر الائتمانيِّ من قبل مؤسسة "ستاندرد أند بورز" الائتمانيّة العالميّة لأربع مراتٍ متتاليةٍ خلال شهرين نتيجةَ الاضطرابات الأمنيّة، وعدم وضوح الرؤية السياسيّة.
- وفي عام ٢٠١١ أيضاً تولّى ٣ وزراء متعاقبين حقيبة وزارة الماليّة، ممّا جعل السياسة الماليّة للدولة غيرَ مستقرة، وخاصّةً مع ظلِّ المظاهرات الفئويّة في الشوارع طوال أيام العام تقريباً.

ويرجع الدكتور حمدي عبد العظيم، رئيس أكاديميّة السادات الأسبق، خفض التصنيف الائتمانيِّ لمصر في ذلك الوقت إلى تراجع صافي الاحتياطات الدوليّة وارتفاع عجز المُوازنة، والعجز في ميزان المدفوعات الذي بلغ ٢,٤ مليار دولار، وحاله عد الاستقرار السياسيِّ والاقتصاديِّ، وهروب

---

(٢٥) المركز المصري للدِّراسات الاقتصاديّة (ECES)، "الاقتصاد المصريُّ بعد ثورة ٢٥ يناير – التحديات والآفاق المستقبليّة"، سلسلة آراء في السياسة الاقتصاديّة، العدد ٢٧، ٢٠١١م، ص ٢، متاح على الموقع الإلكتروني www.eces.org.eg

(٢٦) د/ هدى إبراهيم أحمد، "كيفيّة مواجهة أزمة الاقتصاد المصريِّ بعد ثورة ٢٥ يناير"، مؤتمر الاقتصاد المصري، التحديات وآفاق المستقبل، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٣– ٢٥ فبراير، ٢٠١٣م، ص٢٢.

الاستثمارات، وارتفاع مخاطر الديون، وتسجيل الاقتصاد لمعدلات نموٍّ بالسالب في بعض الأحيان(٢٧).

واحتلت مصر المركز الثالث في ترتيب الدول التي دفعت فاتورة الربيع العربيِّ بخسائرَ تقدّر بنحو ١٠ مليارات دولار، وهو ما دعَا صحيفة واشنطن بوست الأمريكيّة إلى التحذير من شبح الانهيار الذي يهدِّد الاقتصاد المصري، خاصّةً أنّ احتياطيّ النقد الأجنبيِّ الذي انخفض ٢٠ مليار دولار يكفي بالكاد لتغطية واردات البلاد لثلاثة أشهر قادمة.

وعن تلك الفترة قال رشاد عبده أستاذ الاقتصاد بالأكاديميّة العربيّة للعلوم الماليّة: إنّ الوضع الاقتصاديّ في مصر صعب، والخروج منه يحتاجُ إلى رؤيةٍ ثم سياسات وآليات تنفيذيّة.

ويضيف الخبيرُ الاقتصاديُّ: إنه ليس من الصعب إصلاحُ الاقتصاد المصريِّ إذا ما أحسن استغلال الموارد المصريّة المعطلة، ومنها الموارد البشريّة والسياحة والصناعة وغيرها من محركات الاقتصاد التي تأثّرت بالمرحلة السياسيّة الراهنة وتحتاج إلى برامج إصلاح جذريّة(٢٨).

وممّا لا شكّ فيه أنّ التطوُّراتِ السياسيّةَ التي شهدتها مصرُ قد شكّلت تحدِّيًا أمام النشاط الاقتصاديِّ، وأثّرت على القطاعات الاقتصاديّة المُختلفة.

ومن جانبها تعمل الحكومةُ ومُختلف الوزارات ومؤسسات الدولة على النهوض بالاقتصاد المصريِّ وتحقيق معدلات نموٍّ مرتفعة، وانتهاج السياسات والإجراءات التي من شأنها دعمُ مناخ الاستثمار بهدف جذب مزيدٍ من الاستثمارات المحليّة والأجنبيّة لتوفير فرص العمل، وتحقيق دخولٍ متناميةٍ تضمن مستوى معيشة أفضل لجميع المصريين، وتتضمّن أهمُّ الإجراءات التي تبنّتها الحكومة خلال عام ٢٠١٣م ما يلي(٢٩):

- التوسُّع في التعديلات والتشريعات القانونيّة المشجّعة للاستثمارات المحليّة والأجنبيّة، وتبنِّي تشريعاتٍ جديدةٍ من شأنها تهيئة المناخ المُلائم للاستثمار.
- طرح عدد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من القطاعات المُختلفة، أهمُّها الأغذية، والتكنولوجيا، وغيرها من القطاعات الأخرى، فضلاً عن المضيِّ قدمًا في المشروعات التنمويّة الكبرى، مثل: مشروع تنمية قناة السويس، ومشروعات التنمية حول طريق الصعيد – البحر

---

(٢٧) عربي BBC news، مقال بعنوان "٢٠١١ كان العام الأصعب على الاقتصاد المصري"، ٢٦ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١م، ص٢. متاح على الموقع الإلكتروني https://www.BBC.con/arabia تاريخ الزيارة: ١٨ مارس ٢٠١٢م.

(٢٨) عربي BBC news، مرجع سابق، ص٣.

(٢٩) د/ منى فريد بدران، عمرو أبو العلا، أحمد إسماعيل، "لمحة عن الاقتصاد المصري نوفمبر ٢٠١٣م، الهيئة العامّة للاستعلام والمناطق الحرّة (GAFI)، ص٧، متاح على الموقع الإلكتروني www.gafinet.org

الأحمر.

- العمل على تنفيذ مشروع منح التراخيص المؤقّتة للمشروعات من خلال شباك واحد؛ بهدف التسهيل على المستثمرين حتى يتمكّنُوا من الحصول على تلك التراخيص من مجمع الخدمات بالهيئة العامّة للاستثمار.
- العمل على تسهيل الإجراءات في المُصالحات مع المستثمرين، وقد تمّ إنهاء التسوية مع نحو ١٩ مستثمراً خليجيًّا من الإمارات والكويت والسعودية.
- إقامة فروع للهيئة العامّة للاستثمار والمناطق الحرّة ومجمعات خدمات الاستثمار بمُختلف المحافظات (يوجد حاليًّا ٥ فروع لمجمعات خدمات الاستثمار، وهي: المجمع الرئيسي بالقاهرة، إضافةً إلى مجمعات في الإسكندريّة والإسماعيليّة وأسيوط، وأخيراً فرع العاشر من رمضان)، ويتمُّ حاليًّا العمل على إنشاء فرع لمجمع خدمات الاستثمار بالسادس من أكتوبر.
- التنسيق مع البنوك ومنظمات الأعمال لإعادة تشغيل المصانع المتعسِّرة والمتوقّفة في المدن الجديدة من خلال إعادة جدولة مديونيتها ومنحها فترة سماح للسداد، وتحفيز البنوك لضخِّ استثماراتٍ جديدةٍ لها(٣٠).

وعلى الرغم من ذلك عانت مصر من تردّي الوضع الاقتصاديِّ، متمثلاً في الانخفاض الحادِّ في معدلات النموِّ الاقتصاديِّ، والتراجع الشديد في تدفُّقات الاستثمار الأجنبيِّ، والانخفاض في حصيلة مصادر النقد الأجنبيِّ التي يعتمد عليها الاقتصاد المصريُّ بشكلٍ رئيسٍ في تكوين احتياطاته خاصّةً العوائد من السياحة وحصيلة الصّادرات، وعلى رأسها الصّادرات الخدميّة، والارتفاع في تكلفة الإنتاج كنتيجةٍ مُباشرةٍ للاضطرابات الأمنيّة وصعوبة الحصول على النقد الأجنبيِّ لاستيراد الموادِّ الخام اللازمة للإنتاج.

كما انخفض معدّل النموِّ الاقتصاديِّ من ٥,١% في عام ٢٠١٠م إلى ٢,١% بحلول عام ٢٠١٣(٣١).

كما شهد معدل البطالة خلال الفترة (٢٠٠٩ – ٢٠١٤) ارتفاعاً مستمراً ليصل إلى ١٣,٣% مقارنةً بنحو ٩% عام ٢٠٠٩، كذلك كشف رئيس الجهاز المركزيِّ للتعبئة والإحصاء، في ١٣ يوليو ٢٠١٦، أنّ نسب البطالة في مصر وصلت لنحو ١٢,٨% من قوة العمل(٣٢).

---

(٣٠) (GAFI)، مرجع سابق، ص٨.

(٣١) زياد أحمد بهاء الدين، مرجع سابق، ص١٣.

(٣٢) "الإحصاء: ١٢,٨% معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥م"، جريدة المصري اليوم، الأحد ١٥ نوفمبر =

٢٠١٥م. متاح على الموقع الإلكتروني: www.almasryalyoum.com تاريخ الزيارة: ١٠ يونيو ٢٠١٨م.

شكل رقم (٢)

معدل البطالة خلال الفترة (٢٠٠٩ – ٢٠١٤)

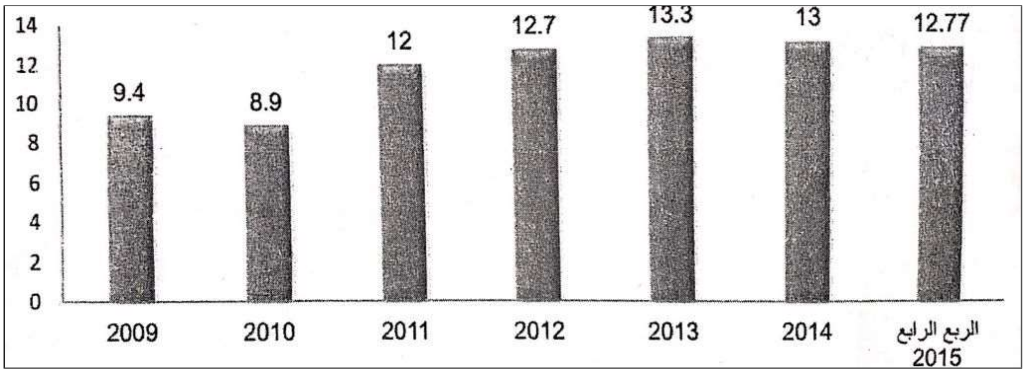

المصـــدر: برنـــامج عمـــل حكومـــة المهنـــدس/ شـــريف إســـماعيل حتـــى يونيـــو ٢٠١٨م، موقـــع وزارة الماليّـــة: http://www.mof.gov.eg تاريخ الزيارة: ٢٧ يونيو ٢٠١٧م

كما يوضّح الشكل التالي أنه باستثناء عام ٢٠١٢م، ارتفع معدّل التضخُّم، حيث تراوح بين ١٠ و١٢% سنويًا خلال الفترة (٢٠٠٩– ٢٠١٥م)، وهو معدّل مرتفع(٣٣).

شكل رقم (٣)

تطوُّر معدّل التضخُّم خلال الفترة من (٢٠٠٩– ٢٠١٥)

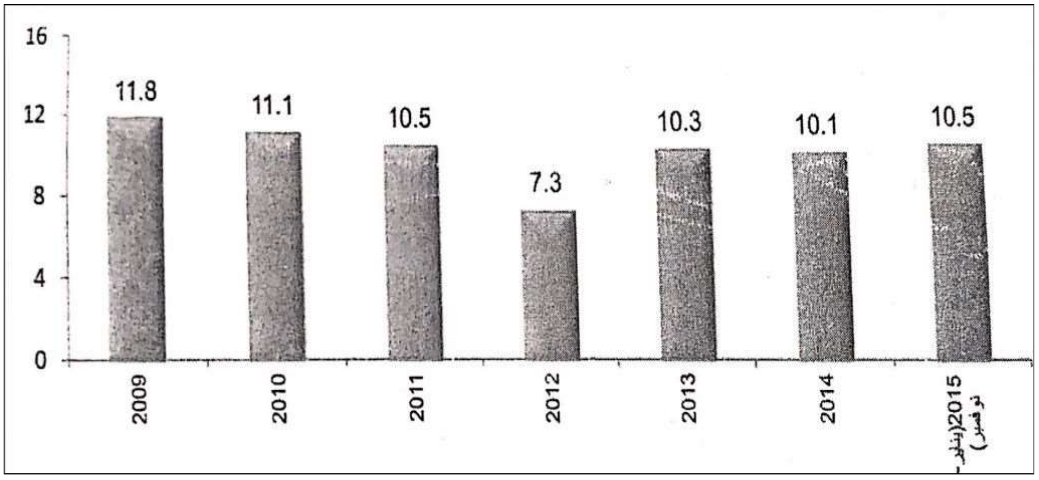

المصـــــــــــــدر: برنامج عمل حكومة المهندس/ شريف إسماعيل حتى يونيو ٢٠١٨، مرجع سابق، ص١١.

(٣٣) لبنى أحمد جلال الدين حسن، محمد عثمان، "السياسة النقديّة واستهداف التضخُّم في مصر خلال الفترة مـــن ٢٠٠١ حتى ٢٠١٥م"، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندريّة، كليّة التجارة، اتِّحاد مكتبـــات الجامعـــات المصـــريّة، ٢٠١٩م، متاح على الموقع الإلكتروني www.db5.eulc.edu.eg

وشهدت مصرُ خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥م) زيادةً في عجز المُوازنة وعجز ميزان المدفوعات كما يوضّحه الجدول التالي(٣٤).

السنة الماليّة	العجز بالمليار جنيه	نسبة العجز من النّاتج المحلي
٢٠٠١/٢٠٠٠	٤١,٨	١١,٧
٢٠٠٢/٢٠٠١	٤٤,٨	٧,٨
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٨,٣	٦,٨
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٤٤,١	٩,٥
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٥١,٦	١٤
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٥٦,٥	٩,٢
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٤٢,٤	٧,٥
٢٠٠٨/٢٠٧	٦١	٦,٨
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٦٩	٦,٦
٢٠١٠/٢٠٠٩	٩٧٨	٨,٥
٢٠١١/٢٠١٠	١٣٦,٥	١٢,٧
٢٠١٢/٢٠١١	١٦٦,٧	١١
٢٠١٣/٢٠١٢	٢٣٩,٧	١٣,٦
٢٠١٤/٢٠١٣	٢٥٥,٤	١٢,١
٢٠١٥/٢٠١٤	٢٧٩,٤	١١,٥

المصدر: المركز المصريُّ للدِّراسات الاقتصاديّة، كتيِّب الإحصاءات الاقتصاديّة ٢٠١٦، ص١٣ في ٢٠١٤.

وفي حين سجّل عام ٢٠١٤ و٢٠١٥ تحسناً نسبيًّا مقارنةً بالأعوام ٢٠١١– ٢٠١٣، إلاّ أنّ هذا التحسُّن لم يكن كبيراً. فقد انتهى عام ٢٠١٥، وقد بلغ معدّل النموِّ الاقتصاديِّ ٤%، وواصل عجز المُوازنة ارتفاعه ليبلغ ١١,٥% من النّاتج المحليِّ الإجماليِّ، واستمرت نسبة البطالة عند ١٣%، وتفاقم الدينُ الداخليُّ ليصل إلى ٨٥% من النّاتج المحليِّ الإجماليِّ، وارتفع الدينُ الخارجيُّ من ٤١,٣ مليار دولار إلى ٤٧,٨ مليار دولار خلال عام واحد، وانخفض الاحتياطيُّ النقديُّ الأجنبيُّ ١٧,٥ مليار دولار، وارتفع معدّل الفقر من ٢٦,٣ % إلى ٢٧,٨%، وتراجع مركز مصر في مؤشر التنافسيّة العالميّة إلى المركز ١١٦ من بين ١٤٠ دولة (بعد أنْ كان ٨١ من بين ١٤٢ دولة في ٢٠١٠)، وانخفض ترتيب

(٣٤) رجائي محمود محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص١٨٣.

مصر بـــ١٩ مركزاً في تقرير مُمارسة الأعمال لـــ ٢٠١٦، وذلك من المركز ١١٢ إلى المركـــز ١٣١ من إجماليِّ ١٨٩ دولة؛ أي إنّ الإصلاح الاقتصاديّ لم يؤدِّ الدورَ المنوط به، كما زاد معدّل الفقـــر مـــن ٢٦,٣% عام ٢٠١٤م إلى ٢٧,٨% عام ٢٠١٥م.

وقد شهد عام ٢٠١٦ استمراراً للوضع الاقتصاديِّ المُقلق خاصّةً مع النقص الحادِّ فـــي ســـيولة النقد الأجنبيِّ وأزمة سعر الصرف واستمرار ارتفاع معدّل التضـــخُّم (ليجـــاوز ١٥%)، وكـــذا الـــدين الخارجيُّ (ليصل إلى ٥٦ مليار دولار من النّاتج المحليِّ الإجماليِّ). هذا كلُّه مع تفاقُم الدّين العامِّ ليصل إلى ما يقرب من ١٠٠% من النّاتج المحليِّ الإجماليِّ وثبات البطالة عند معدّل ١٣%[٣٥].

ثم قامت الحكومة بتنفيذ برنامج الإصلاح الهيكليِّ في عام ٢٠١٦ استكمالاً للبرنامج الـــأول فـــي عام ١٩٩١، وذلك في مُعالجة الضّعف في المتغيرات الاقتصاديّة الكليّة، تشجيع النموِّ الاقتصاديِّ، علاج العجز في ميزان المدفوعات والعجز في المُوازنة العامّة للدولة، البطالة والتضخُّم. ومن أهـــمِّ أهـــداف برنامج الإصلاح الهيكليِّ في عام ٢٠١٦ جذبُ الاستثمارات الأجنبيّة المُباشرة وتهيئة المُنـــاخ المُناســـب لذلك، واتّخاذ ما يلزمُ من الإجراءات والسياسات التي تكفلُ تحقيق هذا الهدف[٣٦]. وقامت مصـــرُ بعـــدة إجراءاتٍ للإصلاح الاقتصاديِّ، كتعويم الجنيه، ورفع سعر الفائدة، وإصدار قـــانونَيْ القيمـــة المُضـــافة والخدمة المدنيّة وغيرها. كما ترتّب على قرض الصندوق ٢٠١٦ العديد من الآثار الإيجابيّـــة، وأهمُّهـــا إعادة الثقة في الاقتصاد المصريِّ وزيادة الاستثمارات وزيادة الاحتياطيِّ الأجنبيِّ، وكذلك بعض الآثـــار السلبيّة، مثل: ارتفاع معدّل التضخُّم وانخفاض قيمة الجنيه وارتفاع قيمة الديون والتي تعمـــل الحكومـــة على مُعالجتها.

وعلى الرغم من الجهود الحاليّة التي بذلتها الحكومة، ما زالت الأوضـــاعُ الاجتماعيّـــة تشـــكِّل مصدر قلق؛ إذ إنّ معدّلات البطالة مرتفعةٌ عن ١٢,٤% في الربع الأخير من ســـنة ٢٠١٦م[٣٧]. بينمـــا احتلت مصر في مؤشر التنافسيّة العالميّة المركز ١٣٧ من بين ١٨٠ دولة عام ٢٠١٧/٢٠١٨م[٣٨].

ويوضّح الشكل التالي أثر سياسة الإصلاح الاقتصاديِّ والتكيف الهيكليِّ على تـــدفُّق الاســـتثمار الأجنبيِّ المُباشر إلى مصر. (مليون دولار) خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٧م)

---

(٣٥) د/ زياد أحمد بهاء الدين، مرجع سابق، ص١٦.

(36) Ekram Ahmed El-Sayed Abd El-Rahman, Op. Cit. p. 137.

(٣٧) البنك الدولي في مصر، مرجع سابق، ص١.

(38) Ekram Ahmed El-Sayed Abd El-Rahman, Op. Cit. p. 138.

شكل رقم (٤)

أثر سياسة الإصلاح الاقتصاديِّ والتكيف الهيكليِّ على تدفُّق الاستثمار الأجنبيِّ المُباشر خلال الفترة من ١٩٩٠- ٢٠١٧

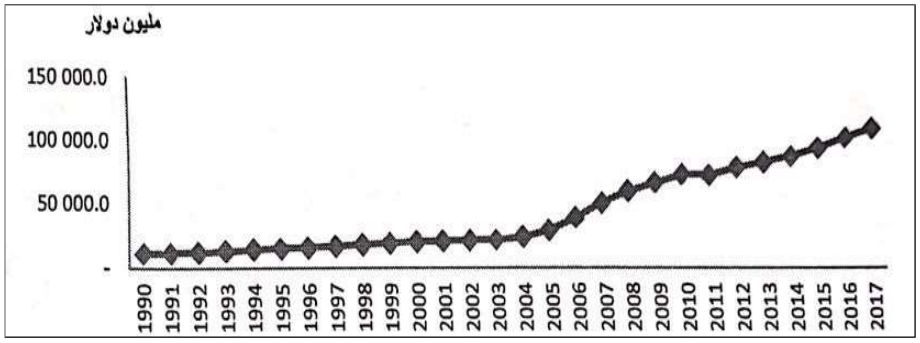

وأشار تقرير البنك الدوليِّ إلى أنه من المتوقّع حدوث تراجُعٍ في معدّل النموّ الاقتصاديِّ في مصر خلال عام ٢٠١٧م، وكشفت مؤشرات الأداء الاقتصاديِّ والاجتماعيِّ للعام الماليِّ ٢٠١٦-٢٠١٧م عن انخفاض معدّل النموّ الاقتصاديِّ ليصل إلى ٣,٨% خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧م في مقابل نحو ٤% خلال نفس الفترة من العام السابق(٣٩).

بينما توقّع البنكُ الدوليُّ أنْ يتراجعَ عجز المُوزانة في مصر إلى ٨,٨% من النّاتج المحليِّ الإجماليِّ في العام الماليِّ (٢٠١٧- ٢٠١٨م) مقابل ١٠,٨% في العام الماليِّ السابق له، وذلك بفضل إصلاح نظام دعم مُنتجات الطاقة وزيادة العائدات الضريبيّة(٤٠).

أوضح وزير التجارة و الصناعة أنّ الحكومة تُولي اهتماماً كبيراً بالقطاع الصناعيِّ في مصر باعتباره الأداة الفعالة لتحقيق التنمية المستدامة وتسريع وتيرة نموّ الاقتصاد القوميِّ، مشيراً إلى أنّ الصناعة تعدُّ قاطرةَ النموّ الاقتصاديِّ المستدام والمحرك الرئيس لمنظومة التنمية.

في الرابع والعشرين من نوفمبر ٢٠١٧م، أطلقت الهيئة العامّة للتنمية الصناعيّة المصريّة،

---

(٣٩) رنا عبد الصادق، مقال بعنوان "البنك الدولي: ٥% معدل النمو المتوقّع في مصر خلال ٢٠١٨م"، جريدة التحرير الإخباري، ٥/٦/ ٢٠١٧م. متاح على الموقع الإلكتروني http://www.tahrirnews.com. تاريخ الزيارة ١٣ فبراير ٢٠١٨م.

(٤٠) جريدة المصري اليوم، مقال بعنوان "أبرز ما قاله البنك الدوليُّ عن مصر (إنفوجرافيك)، ١٢ أكتوبر ٢٠١٧م، ص٢. متاح على الموقع الإلكتروني http://www.almasryalyoum.com تاريخ الزيارة: ٥ ديسمبر ٢٠١٧م.

حملةً تسويقيّةً لقانون التراخيص الصناعيّة الجديد رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧م ولائحته التنفيذيّة – الذي يهدف إلى تفعيل تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعيّة الجديدة، وقال المهندس طارق قابيل وزير التجارة والصناعة المصري، خلال فاعليات الحملة: إنّ القانون الذي صدرت لائحته التنفيذيّة ، يمثّل أحد الخطوات الأساسيّة لدعم استراتيجيّة التنمية الصناعيّة وتحسين بيئة الاستثمار الصناعي.

ومن المتوقّع أنْ يُسهم القانون في تبسيط إجراءات منح التراخيص الصناعيّة وخفض الفترة اللازمة لاستخراج التراخيص من ٦٣٤ إلى ٦ أيام للصّناعات منخفضة المخاطر و٣٠ يوماً للصّناعات عالية المخاطر، ومن المتوقّع أنْ يمثّل القانون ترجمةً حقيقيّةً لرؤية الوزارة في تعزيز التنمية الصناعيّة ويُسهم في إحداث إصلاح جوهريٍّ متكامل لرفع تنافسيّة الصّناعة والتعامل مع التشوُّهات الهيكليّة والقيود البيروقراطيّة التي مثّلت عائقًا أمام إطلاق قدراتها وإمكانياتها خلال الفترة الماضية.

وصرّح المهندس أحمد عبد الرازق رئيس الهيئة العامّة للتنمية الصناعيّة "أنّ إصدار القانون الجديد أحدث طفرةً في معدلات الاستثمار الصناعيِّ في مصر، حيث ارتفع عدد المنشآت الصناعيّة الجديدة التي افتُتحت خلال عام ٢٠١٦ حتى ٢٠١٧ إلى ٢٠٨٥ مصنعًا في ٢٥ مُحافظة، بالمُقارنة مع عدد من المصانع التي تمّ افتتاحها خلال الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٥ التي بلغ عددُها ٨٢٧ مصنعًا سنويًّا".

وشملت تلك التنمية الصناعيّة كافة أنحاء الجمهوريّة، حيث تمّ بناءُ أكثرَ من ٦٠٠ مصنعٍ جديدٍ في القاهرة والجيزة، كما كان لباقي المُحافظات نصيبٌ كبيرٌ من المصانع الجديدة، مثل الشرقيّة التي تحتوي الآن على ٣١٣ مصنعًا جديدًا، كما بلغ حجم الاستثمارات أكثرَ من ٥٨ مليار جنيه بعدد عمالة وصل لـ ٦٨,٢ ألف عامل في مُختلف المصانع الجديدة بقيمة أجور وصلت إلى ١,٤ مليار جنيه.

وأضاف المهندس أحمد عبد الرازق: "يتمثّل دورُ الهيئة طبقًا لنصِّ اللائحة التنفيذيّة للقانون الجديد في تقديم يد العون للمُستثمرين، حيث أصبحت الهيئةُ هي الجهة الوحيدة المعنيّة بتلقّي طلبات التراخيص للمنشآت الصناعيّة بديلاً عن ١١ هيئة ومؤسسة حكوميّة مُختلفة كان على المُستثمر اللجوءُ لها في إجراءاتٍ معقّدةٍ للحصول على التراخيص في ظلِّ لائحة القانون القديم".

ويأتي القانون الجديد نتاجًا لتعاون العديد من الأجهزة المعنيّة بشئون الصناعة، وعلى رأسها وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامّة للتنمية الصناعيّة، واتّحاد الصّناعات المصري الذي شارك في جميع جلسات إعداد المسوّدة الخاصّة بالقانون ولائحته التنفيذيّة، وأسهم بشكلٍ فعالٍ في تعديل المقترحات وفقًا لحاجة المناخ الاقتصاديِّ الحاليِّ، والبنك الدولي الذي تولّى تمويل المشروع، إضافةً إلى برنامج تعزيز التجارة والسوق المحليّة TDMEP في مُراجعة الهيكل التنظيميِّ للهيئة والتحقُّق من مدى اتّساقه مع دور الهيئة والوارد في قرار إنشائها رقم ٣٥٠ لعام ٢٠٠٥، وذلك في سبيل تشجيع المزيد من

الصِّناعات للتقدُّم للحصول على تراخيصَ لإنشاء المنشآت الصِّناعيّة في مصر، والاستفادة من القانون(٤١).

وأشار تقرير البنك الدوليِّ عن مصر إلى أنّ ميزان المدفوعات حقّق فائضاً بقيمة ١٣,٧ مليار دولار، أو ما يُعادل ٥,٧% من إجماليِّ النّاتج المحليِّ المتوقّع لعام ٢٠١٧م، جاء ٩٠% منها بعد قرار تحرير سعر الصرف في نوفمبر الماضي، مقارنةً بعجز في ميزان المدفوعات بواقع ٢,٨ مليار دولار في العام السابق.

وأكّد البنك أنّ تعافيَ النشاط الاقتصاديِّ مع استمرار زخم الإصلاحات التي تنفِّذها الحكومة المصريّة سيصاحبه حدوثُ مزيدٍ من الانتعاش للاستثمار وأن يُسهم تعافي الصّادرات السلعيّة وقطاع السياحة مساهمة إيجابيّة في النموِّ.

وأضاف أنّ "تحرير سعر صرف الجنيه المصريِّ ساعد على تخفيف النقص في النقد الأجنبيِّ، والقضاء على السوق المُوازية، ومهّد السبيل إلى تحسين المركز الماليِّ الخارجيِّ لمصر"، مؤكّداً أنّ قانون التراخيص الصناعيّة الذي صدر في الآونة الأخيرة سيدعم تحسين مناخ الأعمال وتعزيز النموِّ.

أتمّت القاهرة خلال ٢٠١٩ برنامج الإصلاح الاقتصاديِّ الذي نفّذته خلال ثلاث سنوات بدايةً من عام ٢٠١٦، وتميّزت السنة الأخيرة من برنامج الإصلاح الذي تبنّته الحكومة المصريّة بالتعاون وإشراف صندوق النقد الدوليِّ، بظهور آثارٍ إيجابيّةٍ وأخرى سلبيّة (٤٢).

وشهد عام ٢٠١٩م إعلان العديد من المؤشّرات الإيجابيّة للاقتصاد المصريِّ. وكانت أبرز المؤشّرات التي سجّلها اقتصاد مصر استمرار تحسُّن نموِّ الاقتصاد الذي أسهم في تراجع معدّل البطالة وارتفاع احتياطيِّ مصر من النقد الأجنبيِّ وسط أداءٍ جيدٍ للجنيه خلال عام ٢٠١٩م(٤٣).

حيث واصل الاقتصادُ المصريُّ تحسُّنَه في معدّلات النموِّ خلال ٢٠١٩م، وفي أحداث

---

(٤١) عبد الله المصري، "قانون التراخيص الصناعيّة الجديد في مصر خطوة نحو التنمية"، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجيّة، ١٧ ديسمبر ٢٠١٧م، ص٢. متاح على الموقع الإلكتروني http://elbadil-pass.org تاريخ الزيارة: ٢٠ يناير ٢٠١٨م.

(٤٢) جريدة المصري اليوم، مقال بعنوان "أبرز ما قاله تقرير البنك الدوليِّ عن مصر (إنفوجرافيك)"، مرجع سابق، ص٢.

(٤٣) حصاد ٢٠١٩ "النمو وارتفاع الجنيه والاحتياطات الأجنبيّة – مؤشرات إيجابيّة للاقتصاد المصري"، معلومات مُباشر – السعودية، ٢٧ ديسمبر ٢٠١٩م، ص٣، تاريخ الزيارة: ٢٨ مارس ٢٠٢١م. متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.mubasher.info/news

المؤشرات الحكوميّة بلغ معدّل نموّ الاقتصاد المصريّ خلال عام (٢٠١٨ – ٢٠١٩م) نحو ٥,٦% مقارنةً بـ٥,٣% عام ٢٠١٧/ ٢٠١٨م، وهو أعلى معدّل له منذ العام الماليّ (٢٠٠٧ – ٢٠٠٨م)، وذلك طبقًا لبيانات المركزيّ المصري(٤٤).

وكان مجلسُ الوزراء المصري نشر إنفوجرافًا يوضّح احتلال مصر المرتبة الأولى في معدّلات النموّ في أهمّ اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفقًا لأحدث بيانات ربع سنويّة مُتاحة عام ٢٠١٩ بمعدّل نموّ ٥,٧% .

شكل رقم (٥)

معدل النموّ الاقتصاديّ في مصر يتصدّر معدّلات النموّ في المنطقة

وتوقّع وزيرُ الماليّة المصريُّ محمد معيط، أنْ يصلَ معدّل نموّ الاقتصاد المصريّ إلى ٦% خلال العام الماليّ الجاري (٢٠١٩–٢٠٢٠م) على أنْ يصلَ لنحو ٦,٤% بحلول ٢٠٢١–٢٠٢٢م(٤٥).

أوضح تقريرٌ لوزارة الماليّة بعنوان: "التحدّي والإنجاز" أنه لولا الاستقرارُ السياسيُّ في مصر، الذي أرسى الرئيس عبد الفتاح السيسي دعائمَهُ بقوّةٍ في ظلّ منطقةٍ مضطربةٍ تُعاني من أزماتٍ سياسيّة، ما نجحنا في إنجاز برنامج الإصلاح الاقتصاديّ الذي بدأ عام ٢٠١٦م، وما تحقّق التقدّم

---

(٤٤) كريم حسن، "مؤشرات الاقتصاد المصريّ في ٢٠١٩م تؤكّد تسارُع الخطوات نحو النموّ"، بوابة الأهرام، ١٢ يناير ٢٠٢٠م، ص٢. تاريخ الزيارة: ٢٦ مارس ٢٠٢١م. مُتاح على الموقع الإلكتروني:
http://gate.ahram.org.eg/news

(٤٥) عصمت سعد، مقال بعنوان "حصاد ٢٠١٩ .. مصر تجني ثمار الإصلاح الاقتصادي"، ٢٣ ديسمبر ٢٠١٩م، ص٢،١. تاريخ الزيارة: ٢٨ مارس ٢٠٢١م. مُتاح على الموقع الإلكتروني: http://www.maspero.eg

الاقتصاديُّ الذي تجسّد في نتائج إيجابيّة ما زالت تحظى بإشادة المؤسّسات الدوليّة، حيث انخفض عجز المُوازنة من ١١,٤% في عام ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ٨,٤% في ٢٠١٩م، وتحقّق فائضٌ أوليٌّ بنسبة ٢% من النّاتج المحليِّ في عام ٢٠١٩ بدلاً من عجز أوليٍّ ٣,٥% عام ٢٠١٤.

وتراجع معدّل البطالة من ١٣,٣% إلى ٧,٥%، ومعدّل التضخُّم من ٣٣ % في ٢٠١٧ إلى ٣,٤% في ٢٠١٩، وارتفع معدّل النموِّ من ٤,٤% إلى ٥,٦%، وهو أعلى معدّل نموٍّ منذ الأزمة العالميّة الماليّة عام ٢٠٠٨، ويعدُّ أيضاً من أعلى المعدّلات بين الأسواق النّاشئة.

أضاف التقرير أنّ مصر تقدّمت ٨ مراكز في مؤشّر "الأمن والأمان" الصّادر عن مؤسسة "جالوب" لعام ٢٠١٩ بما يعكسُ جهود الدولة في حفظ أمن الوطن والمُواطنين، الذي يُسهم في تحفيز بيئة الاستثمار.

أضاف التقرير أنّ هناك عدداً من المؤشّرات الإيجابيّة التي تعكسُ رؤية المؤسسات الدوليّة لأداء الاقتصاد المصري، فالجنيه المصريُّ وفقاً لوكالة "بلومبرج" يحتلُّ المركز الثاني كأفضل عملات العالم أداءً بعد "الروبل" الروسي، وأنّ مصر ثاني أكثر الدول تحمُّلاً للصّدمات، وقد حصلت على المرتبة الثالثة عالمياً، بعد الصين والهند، في قائمة الإيكونوميست الدوريّة للنموِّ الاقتصاديِّ بمعدّل ٥,٦%، واحتلت أيضاً المرتبة الثانية عالمياً بعد الصين في الربع الأخير من العام الماليِّ ٢٠١٨/٢٠١٩ "خلال الفترة من أبريل ومايو ويونيو ٢٠١٩"، وفق تقرير الإيكونوميست، في النّاتج المحليِّ الإجماليِّ، كما أنها ثاني أكبر فائضٍ أوليٍّ بنسبة ٢% من النّاتج المحليِّ الإجماليِّ خلال العام الماليِّ ٢٠١٨/٢٠١٩[٤٦].

كذلك لم تَجْنِ مصر من برنامج الإصلاح الاقتصاديِّ ثماراً في جوانبَ عدة، حيث تراجعَ حجمُ الاستثمارات الأجنبيّة على أرض مصر خلال ٢٠١٩، مقارنةً بما قبل بَدْء برنامج الإصلاح الاقتصاديِّ، إلى جانب تفاقُم فاتورة الدّين الحكوميِّ المصريِّ بشقّيْه الخارجيِّ والمحليِّ.

إضافةً إلى حالة الركود التجاريِّ وارتفاع أسعار السلع الأساسيّة بصورةٍ مُبالغ فيها ومع ارتفاع زيادة الدّين العامِّ شهد عام ٢٠١٩ أيضاً تراجع صافي الاستثمار الأجنبيِّ المُباشر في مصر بنحو ١,٨ مليار دولار، وبنسبة ٢٣% خلال العام الماليِّ ٢٠١٨-٢٠١٩، مسجّلاً ٥,٩٠٢ مليار دولار، مقارنةً بـ ٧,٧١٩ مليار دولار في العام الماليِّ السابق له ٢٠١٧-٢٠١٨م[١].

---

(٤٦) محمود الصباغ، "الاستثمار الأجنبي المُباشر في مصر يتراجع ٢٣% خلال العام الماليِّ الماضي"، جريدة المال، الاثنين ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩، ص١. متاح على الموقع الإلكتروني http://almalnews.com تاريخ الزيارة: ٢٥ مارس ٢٠٢١م.

هذا التراجع في الاستثمارات أرجعته بنوك استثمار إلى أسبابٍ محليّةٍ وعالميّةٍ، حيث قال تقرير صادر عن بنك استثمار "برايم": إنّ انخفاض الاستثمار الأجنبيّ المُباشر للعام الثاني على التوالي، على الرغم من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصاديّ بنجاح، جاء نتيجةَ انخفاض تدفّقات الاستثمار الأجنبيّ المُباشر عالميًّا تحت وطأة تنامي مخاطر الاقتصاد العالميّ، وتصاعُد نزعة الحماية التجاريّة.

وأضاف (بنك برايم للاستثمار) في تقريره، أنّ من بين أسباب تراجُع الاستثمار الأجنبيّ المُباشر في مصر، وجود اختلالاتٍ هيكليّةٍ طويلة الأمد تقف في طريق الاستثمار، ومنها استمرارُ البيئة الحاليّة ذات أسعار الفائدة المُرتفعة، والترتيبُ العالميُّ المتدنّي لبيئة الأعمال.

وأضاف أنه رغم أنّ مصر كانت من بين البلدان الأكثر تحسناً في مؤشر البنك الدوليّ لسهولة ممارسة الأعمال، فإنها جاءت أيضاً في مرتبةٍ متأخّرةٍ، حيث احتلت المركز ١٢٠ من بين ١٩٠ دولة في المؤشّر، كما احتلت مصرُ المرتبةَ ٩٤ من بين ١٤٠ دولةً في مؤشر التنافسيّة العالمي، التابع للمنتدى الاقتصاديّ العالميّ بحسب برايم.

و إنتهى البعض إلى: (٤٧)"إنّ الحكومة المصريّة سعت خلال عام ٢٠١٩ إلى إجراء عددٍ من الإصلاحات التي من شأنها رفعُ ترتيب مصر في التقارير الدوليّة، خاصّةً المتعلّقة ببيئة الأعمال وسهولة مُمارستها؛ من أجل جذب الاستثمار الأجنبيّ المُباشر.

و إنه "رغم تأخُّر ترتيب مصر الـ١٢٠، في تقرير سهولة مُمارسة الأعمال لعام ٢٠١٩، إلاّ أنّ مصر صعدت ٨ مراكز في الترتيب بعد تنفيذ إصلاحاتٍ لتحسين مناخ الاستثمار وتبسيط الإجراءات في ٥ مجالات، هي: تأسيس الشركات، والحصول على الائتمان، وحماية صغار المُستثمرين، وسداد الضرائب، وتسوية حالات الإعسار (الخروج من السوق)".

و أنّ "البنك المركزيّ المصريّ خفّض أسعار الفائدة في الفترة الأخيرة، حيث جرى الانخفاض ٤ مرات بنحو ٤٥٠ نقطة أساس بمعدّل ٤,٥% خلال ٢٠١٩، لينخفضَ من ١٧,٥% إلى ١٣,٢٥% لسعر الإقراض، ومن ١٦,٧٥% إلى ١٢,٢٥% لسعر الإيداع.

أثر سياسة الإصلاح الاقتصاديّ على المُناخ الاستثماريّ في مصر:

تتضحُ أهميّة التعرُّف على أثر سياسة الإصلاح الاقتصاديّ على المُناخ الاستثماريّ في توعية

---

(٤٧) محسن عادل (رئيس هيئة الإستثمار الأسبق)، "لماذا تراجع الاستثمار الأجنبيُّ المُباشر بمصر لأقلّ مستوًى في ٥ سنوات؟"، مقال بجريدة مصراوي، الأحد ٦ أكتوبر ٢٠١٩م، تاريخ الزيارة: ٢٨ مارس ٢٠٢١م. متاح على الموقع الإلكتروني:

http://www.masrawy.com

الجهات المسئولة عن الاستثمار في الدولة عن وضْع الدولة ونقاط القوة والضّعف في قدرتها على جذب الاستثمارات المحليّة والأجنبيّة، ومن ثمّ زيادة قدرة الدولة على استقطاب المزيد من الاستثمارات المحليّة والأجنبيّة، والمساهمة في صياغة السياسات الاستثماريّة؛ لتحقيق ميزةٍ تنافسيّة مستمرّة(٤٨).

إذ يُساعد استعراض المؤشّرات الاقتصاديّة الكليّة في التعرُّف على أثر سياسة الإصلاح الاقتصاديِّ والتكيف الهيكليِّ على الاستثمار الأجنبيِّ المُباشر وعلى بعض المؤشّرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة في مصر خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠١٧م)، والذي يوضّح من خلاله ضعف الأداء الاقتصاديِّ؛ ممّا انعكس سلباً على المناخ الاستثماريِّ في مصر(٤٩).

جدول رقم (٢)

أثر سياسة الإصلاح الاقتصاديِّ والتكيف الهيكليِّ على بعض المؤشّرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة في مصر خلال الفترة (١٩٩١– ٢٠١٧)

البيـــــان	١٩٩١	١٩٩٧	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
معدّل نموّ النّاتج المحليِّ الإجماليِّ %	١,٠٨	٥,٤٦	٥,١	١,٨	٤,٤	٤,٣٥	٤,٢
التضخُّم	١٤,٤٨	٩,٨٨	١٠,١١	١١,١٥	١٠,٤	١٣,٨	٢٩,٥
نسبة المديونيّة الخارجيّة من النّاتج	٨٩,١٢	٣٧,٩٢	١٥,٤	١٤,٨	١٤,٥	١٦,٨	٣٣,٣
الميزان التجاري (مليون دولار)	–	(٨,٦)	(٢٧,٢)	(٣٤,٠)	(٣٩,١)	(٣٨,٧)	(٣٥,٤)
سعر الصّرف (جنيه/ دولار)	٣,١٤	٣,٣٩	٥,٦	٥,٩٣	٧,٦٩	١٠,٠٣	١٧,٧٥
معدل البطالة %	٩,٦٠	٨,٤	٩	١٢,١	١٣,١	١٣,٠٣	١٢,٤

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، وزارة الماليّة، أعداد مُختلفة، نشرة ضمان الاستثمار، المؤسسة العربيّة لضمان الاستثمار وائتمان الصّادرات، العدد ٤، ٢٠١٨.

ويمكن تقييمُ المُناخ الاستثماريِّ في مصر من خلال المؤشّرات الكميّة الاقتصاديّة التي تُصدرها المنظّمات الدوليّة، والتي يعتمدُ عليها المستثمر الأجنبيُّ في تحديد الدول الأكثر ملاءمةً لتنفيذ نشاطاته. ذلك قبل توجيه استثماراته إلى بلدٍ ما، ومن أهمِّ المؤشّرات الآتي:

---

(٤٨) أميرة حسب الله محمد، "محددات الاستثمار الأجنبيِّ المُباشر في البنية الاقتصاديّة العربيّة – دراسة مقارنة (تركيا– (تركيا– كوريا الجنوبيّة– مصر)، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤– ٢٠٠٥، ص١١٦.

(49) Ekram Ahmed El-Sayed Abd El-Rahman, Op. cit. p. 911.

- **مؤشِّر التنافسيّة:** انخفض ترتيبُ مصر في مؤشر التنافسيّة من المرتبة ٥٨ عام ٢٠٠٣ إلى ٩٤ عام ٢٠١٠/٢٠١١ ثم المرتبة ٨١ عام ٢٠١١/٢٠١٢ من بين ١٤٢ دولة، ثم استمرّ الانخفاض حتى بلغ المرتبة ١٠٠ خلال عام ٢٠١٧، وهو ما يوضّحه الجدول التالي:

جدول رقم (٣)

أثر سياسة الإصلاح الاقتصاديِّ والتكيف الهيكليِّ على تنافسيّة الاقتصاد المصريِّ

السنة	الترتيب	التغيُّر في الترتيب
٢٠٠٣-٢٠٠٤	٥٨	
٢٠١٠-٢٠١١	٨١/١٤٢	↓
٢٠١١-٢٠١٢	٩٤	↓
٢٠١٢-٢٠١٣	١٠٧/١٤٤	↓
٢٠١٣-٢٠١٤	١١٨/١٤٨	↓
٢٠١٤-٢٠١٥	١١٩/١٤٤	↓
٢٠١٥-٢٠١٦	١١٦/١٤٠	↑
٢٠١٦-٢٠١٧	١١٥/١٣٨	↑
٢٠١٧-٢٠١٨	١٠٠/١٣٧	↑

Source: The World Economic Forum, "The Global Competitivebess Report', 2017.

- **مؤشِّر أداء الدولة في جذب الاستثمار الأجنبيِّ المُباشر:** انخفض ترتيبُ مصر في مؤشِّر أداء الدولة في جذب الاستثمار الأجنبيِّ المُباشر في المرتبة ٤٦ عام ١٩٩٣ إلى ١٠٢ عام ٢٠٠٠ إلى ٥٧ عام ٢٠١٧ ثم إلى المرتبة ٦٢ عام ٢٠١١[٥٠].
- **مؤشِّر سهولة مُمارسة أنشطة الأعمال:** انخفض ترتيبُ مصر في سهولة مُمارسة أنشطة الأعمال من المرتبة ١٠٨ عام ٢٠١١ إلى ١١٠ عام ٢٠١٢، ثم بلغ المرتبة ١٢٨ خلال عامي ٢٠١٤، ٢٠١٦ على الترتيب[٥١].

- **مؤشِّر التنمية البشريّة:** احتلت مصرُ المرتبة ١٢٠ عام ١٩٩٧، ١١٥ عام ٢٠٠٠، ثم ١١٠ عام ٢٠١٠، بينما انخفضت إلى المرتبة ١١٢، ١١٠ عام ٢٠١١، ٢٠١٤.

(50) OECD, Op. Cit. p. 30.

(51) The World Bank, "Egypt in the global economy- strategic choices for savings, investigments and long term growth", Report No117765 of World Bank Middle East and North Africa Econmic studies, March 1998.

- **مؤشّر الشفافية:** انخفض ترتيبُ مصر في مؤشر الشفافية من المرتبة ٤١ عام ١٩٩٦ إلى ٦٣ عام ٢٠٠٠ إلى المرتبة ٩٨ عام ٢٠١٠، ثم المرتبة ٩٠ عام ٢٠١٣، وبالرغم من الجهود المبذولة ما زالت هناك مجموعةٌ من القيود والمشاكل التي تحدُّ من تزايُد معدّلات الاستثمار وتؤثّر بشكلٍ سلبيٍّ على كفاءته وقُدرته التنافسيّة، ومن أهمّها: عجز المُوازنة، جودة التعليم، التدريب، الصّادرات(٥٢). ومن خلال الجدول التالي تتضحُ أسباب تأخُّر ترتيب مصر في تقرير التنافسيّة.

جدول رقم (٤)

أهمُّ أسباب تأخُّر ترتيب مصر في تقرير التنافسيّة

البيـــان	٢٠١٦-٢٠١٥	٢٠١٧-٢٠١٦	٢٠١٨-٢٠١٧
بيئة الاقتصاد الكلي	١٤٠/١٣٧	١٣٨/١٣٤	١٣٧/١٣٢
عجز المُوازنة % GDP	١٣٩	١٣٢	١٢٨
الدّين الحكومي % GDP	١٢٤	١١٧	١٢١
جودة التعليم الابتدائي	١٣٩	١٣٤	١٣٣
جودة نظام التعليم العالي	١٣٩	١٣٥	١٣٠
الترتيب	١٣٩	١٣٦	١٣٥
الصّادرات % GDP	١٣١	١٣٢	١٢٨
الأجر والإنتاجيّة	١٢٦	١٢٦	١٠٧

Source: The World Economic Forum, " The Global Competativeness Report", Different issues

أحد أهمِّ الأهداف الرئيسة والاستراتيجيّة للإصلاح الاقتصاديِّ في مصر هو خَلْقُ المُناخ الاستثماريِّ المُلائم والمشجّع لجذب المدّخرات والاستثمارات المحليّة والأجنبيّة اللازمة لإحداث التنمية المُستدامة، وذلك من خلال تصحيح الاختلالات الاقتصاديّة والهيكليّة التي يُعاني منها الاقتصاد المصريُّ منذ سنواتٍ طويلة، والنّاشئة أساساً عن عدم التوازُن بين جانبي العرض والطلب وضعف الهياكل الإنتاجيّة وعدم مرونتها وسيطرة القطاع العامِّ على النشاط الإنتاجيِّ، الأمر الذي أدّى إلى حدوث عجزٍ متزايدٍ في ميزان المدفوعات والميزانيّة العامّة للدولة، وزيادة معدّل التضخُّم، وانخفاض معدّل نموِّ النّاتج المحليِّ، وزيادة المديونيّة الخارجيّة(٥٣).

لذا من خلال المبحث التالي نوضّح أهمّ الإجراءات التي اتخذتها الحكومةُ المصريّةُ لتحسين

---

(52) Ekram Ahmed El-Sayed Abd El-Rahman, Op. Cit. p. 915.

(٥٣) تقرير الهيئة العامّة للاستثمار والمناطق الحرّة (GAFI)، "لمحة عن الاقتصاد المصريّ نوفمبر ٢٠١٣"، ص ٣٦. متاح على الموقع الإلكتروني www.gafinet.org

مناخ الاستثمار الأجنبيِّ المُباشر.

المبحث الثانى

الإجراءات التي اتخذتها الحكومةُ المصريّةُ

لتحسين مُناخ الاستثمار الأجنبيِ المُباشر في مصر

تمهيد:

تُولِي الدولُ النّاميةُ أهميّةً بالغةً لاستقطاب الاستثمار الأجنبيِّ كأداةٍ لتحقيق عمليّة التنمية؛ كونه يضمن تدفُّق رأس المال الضروريِّ لإنشاء اقتصادٍ صناعيٍّ، ولنقل التكنولوجيا والتحكُّم فيها، ولاستحداث فرص عملٍ، ولزيادة حجم الصّادرات وتقليل حجم الواردات. وهكذا أصبحت التنميةُ، تُقاس حاليًا بحجم الاستثمار الأجنبيِ الوارد إلى الدول. وهذا ما يفسِّر سَعْيَ الدول إلى استقطابه بكلِّ الوسائل القانونيّة والسياسيّة والاقتصاديّة. ومن ناحيةٍ أخرى، تسعى الهيئاتُ والمنظّمات الدوليّة مثل البنك الدوليِّ والأمم المتحدة (الأونكتاد وغيرها) والمؤسّسات غير الحكوميّة إلى إشعار الدول بأهميّة توفير مُناخ مُلائم للاستثمار؛ وذلك بنشر المؤشّرات المتعلّقة لهذا المُناخ والتي تقتضي إصلاحاتٍ ضروريّةً اقتصاديّةً وقانونيّةً وسياسيّة(٥٤).

نوضّح فيما يلي المقصود بالمناخ الاستثماريِّ بوجهٍ عام:

- **المقصود بالمُناخ الاستثماريِّ بوجهٍ عامٍّ:** يُحَدِّدُ البعضُ المقصودَ بالمُناخ الاستثماريِّ بأنه مجموعةُ القوانين والسياسات والمؤسّسات الاقتصاديّة والسياسة التي تؤثّر في ثقة المُستثمر وتُقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلدٍ دون آخر.

ويتضحُ من هذا المفهوم أنّ المُناخ الاستثماريّ لا يقف عند حدود العوامل الاقتصاديّة فقط، ولكنه يتجاوز ذلك إلى الظروف السياسيّة والاجتماعيّة السائدة في المجتمع والتي تؤثّر بشكلٍ مُباشرٍ على قرار المُستثمر المحتمل، ويدفعه بعيداً مهما كانت الفرص الاستثماريّة المُتاحة أمامه أو الضّمانات والامتيازات التي تُمنح لإغرائه على استثمار أمواله في بلدٍ دون آخر(٥٥).

أو كما جاء في تقرير البنك الدوليِّ عن التنمية: هو مجموعة العوامل الخاصّة التي تُحدِّد شكل الفرص والحوافز الاستثماريّة التي تتيح للمؤسّسات الاستثماريّة بطريقةٍ منتجةٍ وتحقّق فرص العمل،

---

(٥٤) اللجنه الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغرب آسيا، "دليل الاتّفاقات الثنائيّة للاستثمار"، الأمم المتحدة، ٢٠١٠م، ص ١٠. متاح على الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org

(٥٥) د/ سعيد النجار، "آفاق الاستثمار في الوطن العربي"، ندوة آفاق الاستثمار، اتّحاد المصارف العربيّة والبنك الأهلي، القاهرة، مارس ١٩٩٢م، ص١٧.

وتخفض تكاليف مُزاولة الأعمال، وتتناول الدِّراسة أهمّ المؤشّرات لمناخ الاستثمار في ظلِّ المنافسة الدوليّة لجذب الاستثمار، حيث تتعاظمُ قيمة الاستثمار الأجنبيِّ المُباشر في ظلِّ التحوُّلات العالميّة نحو العولمة الاقتصاديّة وظهور التكتُّلات الاقتصاديّة الدوليّة.

وأصبحت الدولُ تصنّف بأنها ذاتُ قدرةٍ تنافسيّةٍ إذا كانت تستطيع التنافسَ على المستوى الدوليِّ في جذب الاستثمار الأجنبيِّ المُباشر(٥٦).

المطلب الأول

أهم الإجراءات التى إتخذتها الحكومة المصرية

تمهيد:

لقد اتجهت الحكومةُ المصريّةُ خلال المرحلة الأخيرة إلى اتّباع سياسةٍ اقتصاديّةٍ تهدفُ إلى جذب الاستثمارات الأجنبيّة بصورةٍ مُتزايدة، إذ قامت الحكومة المصريّة بسنِّ العديد من القوانين واتّخاذ العديد من الإجراءات لتهيئة المُناخ المُناسب لجذب الاستثمار الأجنبيِّ، وفيما يلي عرضٌ لأهمِّ تلك الإجراءات والقوانين التي اتخذتها الحكومةُ المصريّة(٥٧):

١- على المُستوى المؤسسيِّ: فإنّ الهيئتين الحكوميتين المسئولتين عن مُناخ الاستثمار في مصر هما (وزارة الاستثمار والهيئة العامّة للاستثمار والمناطق الحرّة) (GAFI)، وقد أُنشئت وزارة الاستثمار عام ٢٠٠٤م، وهي الجهة التي تعملُ على وضع الإطار القانونيِّ الذي يهدفُ إلى جذب الاستثمارات الأجنبيّة والمحليّة، وفي مارس ٢٠١٤م أصبح اسم الوزارة (التجارة والصِّناعة والاستثمار)(٥٨)، والترويج للاستثمار والعمل على بناء الثقة بين المُستثمرين والحكومة، وفكّ تشابُك القوانين المنظِّمة للاستثمار لتهيئة مُناخ ملائمٍ لإحداث التدفُّق المأمول في الاستثمار الأجنبيِّ إلى مصر(٥٩).

حيث توفِّر الهيئة العامّة للاستثمار الخدماتِ التي تُساعد المُستثمرين الأجانب في العثور على المورِّدين المحليين، وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة فإنه لا توجد استراتيجيّة عامّة تمكّن المستثمرين الأجانب من ربطهم بنظائرهم من الشركات التي يمكن من خلالها الحصول محليًّا على

---

(٥٦) رائدة شحدة محمد الدودة، "الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربيّة وقطاع غزّة – مجاله ومحدِّداته خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٧)"، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، كليّة الدِّراسات العليا والبحث العلمي، ٢٠١٠م، ص٩٦.

(٥٧) أحمد حلمي مصطفى مجاهد، "تقييم دور الاستثمار الأجنبيِّ المُباشر في تحقيق الأهداف التنمويّة في مصر"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٠م، ص١١٩.

(58) OECD. Op. Cit. p. 3.

(٥٩) محمد السيد صدقي محمد، مرجع سابق، ص٣٨٣.

المُدخلات التي يحتاجونها. كما لا يوفِّر موقع الهيئة العامّة للاستثمار قاعدة بياناتٍ عن المورِّدين المصريين.

وعلى الرغم من التحسينات العديدة التي أجْرتها الهيئة العامّة للاستثمار قبل عام ٢٠١١م فإنها لم تفوّض بالسُّلطات اللازمة من جميع الهيئات الإداريّة المعنيّة؛ ممّا أدّى إلى إبطاء عمليّة الحصول على المُوافقات اللازمة.

وقد أشار المستثمرون الأجانب في القطاع الخاصِّ إلى أنه على الرغم من أنّ خدمة الشباك الواحد التي تقدّمها الهيئة العامّة للاستثمار قد سهّلت الإجراءات على المُستثمرين، فإنّ بعض المُوافقات لا تزال تتطلّب وقتاً طويلاً لإنهاء إجراءاتها. وفي كثير من الأحوال يقوم المستثمرون الأجانب بتفويض مكاتب محاماة للقيام نيابةً عنهم بجميع الإجراءات سواء في مكاتب الشباك الواحد أو الجهات الحكوميّة الأخرى(٦٠).

وتُشارك الهيئات العامّة للاستثمار بصفةٍ مُختلفةٍ في مُختلف الدِّراسات الدوليّة المُقارنة التي تقيِّم أداء هيئاتٍ تشجّع الاستثمار، وفي عام ٢٠٠٩ صنّف مؤشّر تقييم القدرة على ترويج الاستثمار للبنك الدوليّ (GIPS) The World Bank's Global Investment Promotopn Benchmarking أداءَ مصر على أنه ضعيفٌ؛ بسبب ضعف الاستجابة لاستفسارات المستثمرين، وضعف تصميم الموقع الإلكترونيّ على شبكة الإنترنت، ووفقاً لـ GIPS لعام ٢٠١١، أعربت الهيئة العامّة للاستثمار عن التزامها بتحسين أدائها بناءً على توصياتٍ تحدّد خصيصاً لها(٦١).

وفي عام ٢٠١٣م اتخذت وزارةُ الاستثمار مزيداً من الإجراءات لتقديم مزيدٍ من التسهيلات لجذب الاستثمارات الأجنبيّة للسوق المصريّ، وتتمثّل أهمُّ الإجراءات التي اتخذتها فيما يلي(٦٢):

- إقامة فروع للهيئة العامّة للاستثمار والمناطق الحرّة ومجمعات خدمات الاستثمار بمُختلف مُحافظات الجمهوريّة.
- العمل على مشروع منح تراخيص المشروعات والأراضي من خلال شباك واحد؛ بهدف التسهيل على المُستثمرين حتى يتمكّنوا من الحصول على تلك التراخيص من مجمع الخدمات بالهيئة العامّة للاستثمار.

---

(60) OECD. Op. Cit. p. 65-67.

(٦١) المركز المصري للدِّراسات الاقتصاديّة (ECES)، التقرير السنوي، ٢٠٠٩م. متاح على الموقع الإلكتروني www.eces.org.eg

(٦٢) الهيئة العامّة للاستثمار والمناطق الحرّة، "لمحة عن الاقتصاد المصري ٢٠١٣م"، تقرير الهيئة العامّة للاستثمار والمناطق الحرة، ص٣٦. متاح على الموقع الإلكتروني www.gafinet.org

- مُراجعة التعديلات التشريعيّة التي وافقت عليها الحكومةُ السابقةُ في يونيو الماضي، وإقرار التعديلات التي تتوافقُ مع صالح مصرَ، إضافةً إلى تقديم مقترحاتٍ لتشريعاتٍ جديدةٍ لدعم الاستثمار والأعمال في مصر.
- العمل على تنشيط الاستثمار بمنطقة شمال غرب خليج السويس.

٢- الترويج للاستثمار في مصر: إذ تبذل الدولةُ جهوداً مضنيةً في سبيل تهيئة المناخ العامِّ في مصر، حيث تعملُ الحكومةُ على الترويج للاستثمار؛ لتسهيل تعرُّف المستثمرين على مزايا الاستثمار في مصر والفرص الاستثماريّة المُتاحة لهم(٦٣).

وشاركت الحكومةُ في تنظيم المُؤتمرات الدوليّة والإقليميّة، كما قام وزيرُ الاستثمار بعدة زياراتٍ خارجيّةٍ لعرض التطوُّرات التي شهدها الاقتصاد المصريُّ ومناخُ الاستثمار في مصر خلال العام الماليِّ ٢٠٠٦/٢٠٠٧م، منها مُشاركة وزير الاستثمار في الاجتماعات السنويّة لصندوق النقد والبنك الدوليِّ في سنغافورة، وزيارة وزير الاستثمار لجمهوريّة ألمانيا الاتّحاديّة لافتتاح أعمال المؤتمر الدوليِّ الثاني لتمويل التجارة والاستثمار لمجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا(٦٤).

وقيام وزير الاستثمار بافتتاح فعاليات المؤتمر الاستثماريِّ الذي نظّمته غرفة التجارة الأمريكيّة بالقاهرة بالتعاون مع بنك أوف نيويورك للترويج للاقتصاد المصريِّ والتعريف بالفرص الاستثماريّة بالقطاعات الاقتصاديّة المُختلفة(٦٥).

وقد أشار رئيس هيئة الاستثمار إلى أنّ أهمّ الأساليب التي ستُتبع تتمثّل في عقد مؤتمراتٍ داخل وخارج مصر دون انتظار نتائجَ فوريّة أو سريعة، وأصبح نشاطُ الترويج هو جوهر عمل الهيئة إلى جانب تبسيط الإجراءات(٦٦).

٣- انضمام مصر لإعلان منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة الخاصّة بالاستثمار الدوليّ والشركات متعدّدة الجنسيات، في يوليو عام ٢٠٠٧؛ لتصبح مصرُ أولَ دولةٍ من بين الدول العربيّة والأفريقيّة تنضمُّ إلى إعلان منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة الخاصّ بالاستثمار الدوليِّ والشركات متعدِّدة

---

(63) OECD. Op. Cit. p. 65.

(٦٤) الهيئة العامّة للاستعلام المصريّة، "بحث بعنوان: الجهود المبذولة من الحكومة المصريّة لتهيئة المُناخ الاستثماري"، ٢٠١١م.

(٦٥) محمد السيد صدقي محمد، مرجع سابق، ص ٣٩١.

(٦٦) محمد نور الدين، "الشفافية والإفصاح في الأزمة الماليّة والاقتصاديّة العالميّة وتأثيرها على مصر"، مركز الأهرام للدِّراسات ومنظمة الشفافية الدوليّة، تقارير ومنشورات دوليّة وعربيّة، ١٧ مارس ٢٠١٣م. متاح على الموقع الإلكتروني www.aman-pllestine.org

الجنسيات[٦٧].

٤- وضع قانون الإستثمار الجديد رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ العديد من الضمانات التى ضمنها القانون للمستثمرين ضمن خطوات كثيره اتخذتها الدولة المصرية لحفظ و تأمين المستثمرين. و من هذه الضمانات كما جاءت فى قانون الاستثمار ما يلي[٦٨]:

- تتمتع جميع الاستثمارات المقامة فى جمهورية مصر العربية بالمعاملة العادلة و المنصفة.
- و تكفل الدولة للمستثمر الأجنبي معاملة مماثلة لتلك التى تمنحها للمستثمر الوطني.
- و يجوز إستثناء بقرار من مجلس الوزراء تقرير معاملة تفضيلية للمستثمرين الأجانب تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل.
- و لا تخضع الأموال المستثمرة لأى إجراءات تعسفية أو قرارات تتسم بالتمييز.
- و تمنح الدولة المستثمرين غير المصريين إقامة فى جمهورية مصر العربية طوال مدة المشروع، و ذلك دون الإخلال بأحكام القوانين المنظمة لذلك و على النحو الذى تبينه اللائحة التنفيذية بهذا القانون.
- و تلتزم الدولة بإحترام و إنفاذ العقود التى تبرمها و لا يتمتع المشروع الإستثمارى المقام بناءاً على الفساد أو الغش بالحماية أو الضمانات أو المزايا أو الإعفاءات المقررة بموجب أحكام هذا القانون.

و فى (مادة "٤")[٦٩]:-

- لا يجوز تأميم المشروعات الاستثمارية.
- و لا يجوز نزع ملكية أموال المشروعات الإستثمارية إلا للمنفعة العامة، و بمقابل تعويض عادل يدفع مقدماً دون تأخير.
- و تكون قيمته معادلة للقيمة الإقتصادية العادلة للمال المنزوع ملكيته فى اليوم السابق على صدور قرار نزع الملكية، و ذلك عدا الديون الضريبية، و إشتراكات التأمينات

---

(٦٧) "ضمانات و حوافز الاستثمار فى مصر"، متاح على الموقع الإلكترونى: https://www.mondaq.com بتاريخ ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٢م.

(٦٨) "قانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون الإستثمار"، متاح على الموقع https://www.sis.gov.eg بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١٥م.

(٦٩) حسن هريدى، "تعرف على ضمانات الاستثمار فى مصر وفق القانون"، مقال بجريدة أخبار اليوم، ٢٩ ديسمبر ٢٠٢١م متاح على الموقع الإلكترونى: http://m.akhbarelyom.com تاريخ الزيارة: ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٢م.

الإجتماعية المستحقة للدولة التى يجوز تحصيلها عن طريق الحجز بجميع أنواعه، مع عدم الإخلال بما يتفق عليه فى العقود التى تبرمها الدولة أو الأشخاص الإعتبارية العامة مع المستثمر.

و فى (المادة "٥"):-

- لا يجوز للجهات الإدارية إلغاء التراخيص الصادرة للمشروع الإستثمارى أو وقفها أو سحب العقارات التي تم تخصيصها للمشروع إلا بعد إنذار المستثمر بالمخالفات المنسوبة إليه، و سماع وجهة نظره و إعطائه مهلة مناسة لإزالة أسباب المخالفة.
- و فى جميع الأحوال يجب أخذ رأي الهيئة قبل إصدار القرارات المشار إليها فى الفقرة الأولى و تبدى الهيئة رأيها خلال سبعة أيام من تاريخ ورود الطلب إليها مستوفياً جميع الإجراءات القانونية المقررة.
- و يحق للمستثمر التظلم من هذا القرار أمام اللجنة المنصوص عليها بالمادة "٨٣" و تنظم اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد تطبيق أحكام هذة المادة و ضوابطها.

المادة "٦":-

- للمستثمر الحق فى إقامة المشروع الإستثمارى و توسيعة ، و تمويله من الخارج دون قيود و بالعمله الأجنبية، و جني أرباحه و تحويلها إلى الخارج.

الماده "٧":-

- مع عدم الإخلال بأحكام القوانين و اللوائح و القرارات المنظمة للإستيراد و يحق للمشروعات الإستثمارية الخاضعة لأحكام هذا القانون أن تستورد بذاتها أو عن طريق الغير، ما تحتاج إلية من مستلزمات دون حاجة لقيده فى سجل المستوردين.
- كما يحق لهذه المشروعات أن تصدر منتجاتها بالذات أو بالوساطة دون ترخيص و بفير حاجة لقيده فى سجل المصدرين.
- و تلتزم المشروعات الإستثمارية التى تقوم بالاستيراد أو التصدير وفقا لأحكام هذه المادة سواء بنفسها أو عن طريق الغير بإخطار الهيئة بتقرير ربع سنوى عن الكميات و الأنواع المستوردة أو المصدرة[٧٠].

٥-وافق مجلس الشيوخ على مشروع الحكومة لتعديل بعض أحكام قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ م. حيث أن له طبيعة و أهمية خاصة لأنه يؤثر بشكل مباشر على القطاع

(٧٠) "قانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون الإستثمار"، متاح على الموقع https://www.sis.gov.eg

الإقتصادى فى مصر كما يمس بشكل مباشر المستثمرين كما يوفر بيئة و مناخ إستثمارى داعم و محفز للإستثمار فى مصر، و ذلك فى ضوء توجيهات القيادة السياسية [٧١].

و تضمنت التعديلات العديد من المزايا منها:-

١- مد العمل بالحوافز الإستثمارية للمشروعات حتى عام ٢٠٢٩ م ، خاصة و أنه وفقاً للقانون المعمول به حالياً، فينتهى العمل بهذه الحوافز عام ٢٠٢٣ م.

و نصت المادة (١٢/ فقرة أولى- بند ٢) من قانون الإستثمار، كما وافق عليها مجلس الشيوخ على ما يلى: "تؤسس الشركة أو المنشأة خلال مدة أقصاها ثلاث سنوات من تاريخ للعمل باللائحة التنفيذية لهذا القانون و يجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص ، مد هذه المدة لمدد أخرى لا يجاوز مجموعها تسع سنوات"[٧٢].

٢- التعديلات تساهم فى توفير الظروف المواتية لتشجيع الإستثمار و مواكبة التشريعات الإقتصادية العالمية التى تهدف إلى تحسين بيئة الإستثمار الداخلى، و جذب الإستثمارات المحلية و الأجنبية.

٣- تشجيع الشركات القائمة على التوسع فى مشروعاتها الإستثمارية، بفتح خطوط إنتاج جديدة و الإستفادة من الحوافز الخاصة و الإضافية المنصوص عليها فى قانون الإستثمار.

٤- المساهمة فى زيادة الإستثمارات خلال الفترة المقبلة.

٥- تم إضافة فقرة أخيره فى المادة ٤٨ من القانون من أجل إنجاز معاملات المستثمرين و التيسير عليهم بدون أى معوقات كانت فى السابق نتيجة عدم وضع حد أقصى لرسوم توثيق العقود فى الشهر العقارى.

٦- التعديل يرفع الأعباء عن الشركات عند تعديل نظمها بما يمنعها فى كثير من الأحيان من زيادة رأس المال[٧٣].

و لكن هذه التعديلات لم تدخل حيز التنفيذ و لم تنشر فى الجريدة الرسميه بعد.

٦- قامت مصرُ بالتوقيع على ١١١ اتِّفاقيّة خاصّة بمُعاهدات الاستثمار الثنائيّة؛ إذ تُتيح اتِّفاقيات

---

(٧١) أكرم القصاص (رئيس لتحرير)، "رئيس النواب: تعديل قانون الإستثمار يقدم حوافز للمستثمرين و يجذب رأس المال الأجنبى"، مقال بجريدة اليوم السابع، الإثنين ٢١ نوفمبر ٢٠٢٢ م ، متاح على الموقع اللالكترونى https://www.youm7.com

(٧٢) أكرم القصاص، "ضمانات لمرشروعات الإستثمار للتمتع بالعدالة المنصفة"، مقال بجريدة اليوم السابع، الثلاثاء ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٢ م، متاح على الموقع الإلكترونى: https://www.youm7.com

(٧٣) أكرم القصاص (رئيس التحرير)، "٧ مزايا لتعديل قانون الإستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ م. تعرف عليها"، مقال بجريدة اليوم السابع، الثلاثاء ١٤ مايو ٢٠١٩ م، متاح على الموقع الإلكترونى: https://www.youm7.com

الاستثمار الدوليّة لحماية المستثمرين الأجانب وفقًا للمعـايير القانونيّـة الدوليّـة، وتجعـلُ حقـوق والتزامات الأطراف أكثرَ استقراراً .ومع وجود ١١١ مُعاهدة استثماريّة ثنائيّة فـإنّ مصـر تحتـلّ المركز السادس بين الدول صاحلة أكبر عددٍ من المُعاهدات الثنائيّة على مستوى العالم.

وتعدُّ التغطية الإقليميّة بالاتّفاقيات الثنائيّة تغطيةً جيدةً؛ فقد وقّعت ٢٠% من مُعاهدات الثنائيّـة مـع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأكثر من ٢٣% منها وقّعت مـع دول منظّمـة التعـاون والتنمية الاقتصاديّة، ودخلت ٧٠% من مُعاهداتها الثنائيّة حيّز التنفيذ، كما دخلت حيّـز التنفيـذ كافـة المُعاهدات الثنائيّة تقريباً التي وقّعت مع الدول الأخرى في منطقة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا (باستثناء المُعاهدة الموقّعة مع جيبوتي). ومع ذلك توجد ٤٢ معاهدة استثمار ثنائيّة لـم تـدخلْ حيّـز النفاذ(٧٤).

٧- إنفاق الدولة على مؤسسات البحث والتطوير العلميِّ فـي مصـر؛ باعتبـاره المُنطلـق لتطـوير الصِّناعات.

حيث ينتجُ عن المستوى العلميِّ المرتفع إتاحة الفرصة لإقامة صناعاتٍ عالية التكنولوجيا وقـادرة على المنافسة، فيتولّد مُناخ جاذب للاستثمار الأجنبيِّ المُباشر المُساعد في التنمية المحليّة(٧٥).

إذ لا يمكن تحقيق التنمية على المدي الطويل بمجرد تحقيق الإصلاح المؤسسي و تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي ما لم يكن هناك تطوير تكنولوجي فالعلاقة سببيه(٧٦).

المطلب الثانى

نظرة عامة على منظومة البحث العلمى و التطور التكنولوجى فى مصر

وفي ضوء أهمِّ المؤشّرات التي تحكمُ على مُستوى التقدُّم العلميِّ والتكنولوجيِّ في دولةٍ ما، يمكـنُ أن نلقيَ نظرةً عامّةً على منظومة البحث العلميِّ والتطوُّر التكنولوجيِّ في مصر(٧٧).

- **الإنفاق على البحث العلميِّ كنسبةٍ من النّاتج المحليِّ الإجماليِّ:**

إنّ التدهور في مؤشّرات التكنولوجيا يؤدِّي إلى التدهور في القدرة التنافسيّة سواء على المُسـتوى القوميِّ أم على مستوى الصِّناعة، فقد تراجع ترتيبُ مصر من الترتيب ٣٦ فـي عـام ٢٠٠٠م إلـى

---

(74) OECD. Op. Cit. p. 55-75.

(٧٥) نسرين نصر الدين حسين أحمد، مرجع سابق، ص٢٣٨.

(٧٦) د/ رضا عبد السلام، "مكانة مصر و الدول العربية فى مؤشر إقتصاد المعرفة"، تحليل إقتصادي – إصـدار سـنوى دار الفكـر العربـي القاهرة و بيروت، ص ٢٤.

(٧٧) علاء الدين أحمد مصطفى سالم جبر، مرجع سابق، ص٣٠.

الترتيب ٦٢ في عام ٢٠٠٤م، إضافةً إلى انخفاض الإنفاق على البحث العلميِّ والتطوير التكنولوجيِّ والذي تراوح بين ٠,٢% من النّاتج المحليِّ الإجماليِّ خلال الفترة (١٩٩٧ – ٢٠٠٤م) في الوقت الذي تجاوز فيه ٢,٥ – ٣,٥% من النّاتج المحليِّ الإجماليِّ في الدول المتقدِّمة والدول حديثة التصنيع.

يتضحُ من ذلك تواضعُ الدور الذي يسهم به التقدُّم التكنولوجيُّ في النموِّ الاقتصاديِّ في مصر سواء على المستوى القوميِّ حيث بلغ ٩%، أم على مستوى الصناعة حيث بلغ ٧%، مقارنةً بالدول المتقدِّمة التي تتراوح مساهمة التقدُّم التكنولوجيِّ في النموِّ الاقتصاديِّ ما بين ٧٠ – ٩٠ % والدول حديثة التصنيع التي تتراوحُ فيها مساهمة التقدُّم التكنولوجيِّ في النموِّ الاقتصاديِّ ما بين ٣٥ و٧٥%، كما تواضعت الصّادرات عالية التكنولوجيا لمصر حيث تراوحت بين ٠,١، ٠,٥% عام ٢٠٠٣م(٧٨).

وتشير بيانات وزارة الدولة لشئون البحث العلميِّ ووزارة التنمية الاقتصاديّة الواردة أنّ الإنفاق على البحث العلميِّ كنسبةٍ من النّاتج المحليِّ الإجماليِّ خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١ – ٢٠٠٥/٢٠٠٦) قد بلغ ٠,٠٩% في المتوسط، فقد ارتفع الإنفاق على البحث العلميِّ كنسبةٍ من النّاتج المحليِّ والإجماليِّ من ٠,٠٨٤% من النّاتج المحليِّ الإجماليِّ عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٠,١٠١% من النّاتج المحليِّ الإجماليِّ عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ (٧٩).

أبرز تقرير مؤشر القدرة التنافسية العالمى حقيقة مهمة و هى تنامي أهمية التعليم العالى و التدريب كمحرك لنمو الإنتاجية، حيث إعتلت الدول التى إستثمرت بكثافه فى التعليم مؤشر القدرة التنافسيه العالمي. و ما يترتب على ذلك من إرتفاع فى مستويات الدخول الفردية و تراجع فى مستويات الفقر و حضور جيد على الساحه الدولية فضلاً عن تطور عمليات الإنتاج و التصنيع المبني على المعرفة.

و على مدار السنوات الماضية من مؤشر القدرة التنافسية العالمي شهد ترتيب مصر تغير ملحوظاً كما هو موضح بالجدول التالي.

ترتيب مصر فى مؤشر القدرة التنافسية حتى ٢٠١٧ م.

العام	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠١٣	٢٠١٥	٢٠١٧
الترتيب	٦٢	٦٣	١٠٧	١١٦	١٠٠

المصدر: د/ رضا عبد السلام، "مكانة مصر و الدول العربية فى مؤشرات إقتصاد المعرفة"، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، بدون سنة نشر

---

(٧٨) عبد السلام محمد السيد عوض، "الاستثمار في البحث العلميِّ والتطوير التكنولوجيِّ كمصدر للقدرة التنافسيّة للاقتصاد المصري"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠٠٧م، ص٩٨.

(٧٩) علاء الدين أحمد مصطفى سالم جبر، مرجع سابق، ص ٣٢.

خلال السنوات من عام ٢٠١٣ م و حتى عام ٢٠١٧ م شهد ترتيب مصر تذبذبات حادة، عكست الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية خلال تلك الفترة، و تحديداً ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو[٨٠].

- **صادرات مصر عالية التكنولوجيا:**

يوضّح جدول رقم (٦) صادرات مصر عالية التكنولوجيا كنسبةٍ من الصّادرات الصناعيّة التحويليّة مقارنةً ببعض دول جنوب شرق آسيا خلال سنواتٍ مختارةٍ في الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٣، ونظراً لضعف عمليات البحث والتطوير في مصر مقارنةً بهذه الدول نلاحظ انخفاض الصّادرات عالية التكنولوجيا في مصر، فقد بلغت هذه النسبة ٠,٣% في عام ١٩٩٤، في الوقت الذي وصلت فيه إلى ٢,٩٧% في الهند، ٧,٩٥% في الصين، ٢٤% في تايلاند، ٣١,٥% في الفلبين، ٤٤,٢٤% في ماليزيا، ٥٤% في سنغافورة في العام نفسه، أمّا في عام ٢٠٠٠ فقد بلغت هذه النسبة ٠,٣% في مصر، في حين وصلت إلى ٤% في الهند، ١٨,٤% في الصين، ٣٢% في تايلاند، ٥٩% في الفلبين، ٥٥% في ماليزيا، ٦٣% في سنغافورة، وفي عام ٢٠٠٣ وصلت هذه النسبة ٠,٥% في مصر، في حين وصلت إلى ٥% في الهند، ٢٧% في الصين، ٣٠% في تايلاند، ٧٤% في الفلبين، ٥٨% في ماليزيا، ٥٩% في سنغافورة[٨١].

جدول رقم (٦)

الصّادرات عالية التكنولوجيا كنسبةٍ من الصّادرات الصناعيّة التحويليّة

في مصر وبعض الدول الآسيويّة خلال سنواتٍ مُختارة

السنوات	مصر	الهند	الصين	تايلاند	الفلبين	ماليزيا	سنغافورة
١٩٩٤	٠,٣	٣	٨	٢٤	٣٢	٤٤	٥٤
١٩٩٩	٠,٢	٤	١٧	٣٢	٥٩	٥٩	٦٣
٢٠٠٠	٠,٣	٤	١٩	٣٢	٥٩	٥٥	٦٣
٢٠٠١	٠,٨	٤	٢٠	٣٠	٦٠	٦٠	٦٠
٢٠٠٢	٠,٨	٥	٢٣	٢٩	٦٥	٥٩	٦١
٢٠٠٣	٠,٥	٥	٢٧	٣٠	٧٤	٥٨	٥٩

المصدر: البنك الدولي، مؤشّرات التنمية في العالم ٢٠٠٥، د. محمد عبد الشفيع: التجارب التنمويّة في كوريا الجنوبيّة

---

(٨٠) د/ رضا عبد السلام، "مكانة مصر و الدول العربية فى مؤشر إقتصاد المعرفة"، مرجع سابق، ص٢٦.

(٨١) د. محمد عبد الشفيع، "التجارب التنموية فى كوريا و ماليزيا و الصين، الإستراتجيات و السياسيات: الدروس المستفادة، معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٨ م، ص ١٨٥.

وماليزيا والصين، معهد التخطيط القومي، الاستراتيجيات والسياسات، عام ٢٠٠٨، ص١٨٦.

وفي عام ٢٠١٦م استثمرت مصر ٠,٧١% من النّاتج المحليِّ الإجماليِّ لخدمة البحث والتطوير، وذلك مقارنةً بـ٠,٤٣% في عام ٢٠١٠م. وهي بذلك تندرجُ في عداد البُلدان التي زاد مُستوى إنفاقها المحليِّ على البحث والتطوير، كما تعدُّ مصر واحدةً من البُلدان العربيّة التي قامت في السنوات الأخيرة بإنشاء مراصدَ خاصّةٍ لمُراقبة وضع النظم العلميّة فيها (٨٢).

وتُولِي الحكومة المصريّة حاليًّا اهتمامًا بالغًا بدفع قاطرة البحث العلميِّ في مصر في ضوء توجيهات السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، الأمرُ الذي يُظهر ارتفاع المخصّصات الموجّهة له والتي زادت بنحو ٨ مليارات جنيه منذ العام الماليِّ ٢٠١٨/٢٠١٩م وحتى العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١م، وأكّدت الحكومة خلال تصريحاتها على أهميّة البحث العلميِّ. كما ترتكز خطة البحث العلميِّ على برنامج (تعزيز دور البحث العلميِّ في تحسين بيئة العمل)، والذي يهدفُ إلى تطوير منظومة البحث العلميِّ ووضع هيكلٍ تنظيميٍّ فاعل لها وتعزيز قدرات العاملين بها وربط البحوث العلميّة بالتنمية الاقتصاديّة(٨٣).

٨- تعتمد الهيئة العامّة للاستثمار ضوابطَ جديدةً لتيسير إقامة المستثمرين الأجانب، وذلك في إطار الجهود التي تبذلها الإدارةُ الحاليّةُ في مصر من خلال هيئة الاستثمار؛ لتحسين مناخ الاستثمار الأجنبيِّ وتشجيع مزيدٍ من الاستثمارات الأجنبيّة المُباشرة في مصر، حيث يحقُّ للمُستثمر الجادِّ في تنفيذ مشروعه الاستثماريِّ وفقًا للضوابط الجديدة، الحصول على الإقامة لمدة خمس سنواتٍ متصلةٍ تُجَدَّدُ لِمُدَدٍ متماثلةٍ طوال مدة المشروع.

وأوضح الرئيسُ التنفيذيُّ للهيئة العامّة للاستثمار والمناطق الحرّة أنّ تلك الضوابط من شأنها منحُ حوافزَ أكبرَ للاستثمارات الجادّة وتشجيع المُستثمرين الأجانب على الاستثمار، وتوفير مزيدٍ من فرص العمل(٨٤).

بصفةٍ أساسيّةٍ ينبغي أنْ تقومَ استراتيجيّة تشجيع الاستثمار بتحديد أهدافٍ معينةٍ (من بين أمور أخرى، نوع الاستثمار المستهدف، قطاعات معيّنة، حجم الاستثمار الأجنبيِّ المُباشر)، ويتمُّ تحديد الخطوات التي ينبغي اتّخاذها لبلوغ تلك الأهداف.

---

(٨٢) MEDA SERVICES، "تدشين النسخة العربيّة من تقرير اليونسكو للعلوم في القاهرة"، فبراير ٢٠١٩م. متاح على الموقع الإلكتروني www.unesco.org

(٨٣) نورا فخري، مقال بعنوان "٢٨ مليار جنيه حجم الإنفاق على البحث العلميِّ في ٢٠٢٠/٢٠٢١م"، جريدة اليوم السابع، ١٣ مارس ٢٠٢١م. متاح على الموقع الإلكتروني www.youm7.com

(84) OECD. Op. Cit. p: 58.

وقد حدّدت مصر العديد من القطاعات التي تسعى لتنشيط الاستثمار الـأجنبيِّ المُباشـر الوافـد إليها، و من هذه القطاعات: التصنيع الزراعي، وصـناعة السـيارات، ومـواد البنـاء، وتكنولوجيـا المعلومات والاتّصالات، والرعاية الصحيّة، والخدمات اللوجستيّة. كما تمّ تحديد عدة مشروعاتٍ للتنميـة المتكاملة (وتُسمّى المشروعات العملاقة) كمشروعاتٍ ذات أولويّة (مثل تطوير ميناء شرق بورسـعيد، والمناطق الاقتصاديّة الخاصّة في شمال غرب قناة السويس، والصعيد – البحـر الـأحمر (سـوهاج – سفاجا).

ومع ذلك إنْ وُجدت الاستراتيجيّة القوميّة للترويج للاستثمار، فقليلٌ من يعلمون بها، ولا يستطيع مجتمع الأعمال معرفة ما هي القطاعات أو المشروعات ذات الأولويّة لدى الحكومـة, ويتـوافر لـدى الهيئة العامّة للاستثمار كمٌّ كبيرٌ من المعلومات على الموقع الخاصِّ بها على شبكة الإنترنت، ولكنّ هـذه المعلومات ينقصها الترابط[٨٥].

(85) OECD. Op. Cit. p. 59.

الخاتمة

بعد أن انتهينا من دراسة موضوع "انعكاسات تطوُّر بيئة الاستثمار على تدفُّق الاستثمار الأجنبيِّ إلى مصر"، من خلال ثلاثة مباحث، حيث خصّصنا المبحث الأول للحديث عن مفهوم وأهداف الإصلاح الاقتصاديِّ في مصر؛ وذلك بتبيان الإصلاح الاقتصاديِّ من الناحية اللغويّة، وكذلك تعريف علماء الاقتصاد له، واستتبعنا ذلك بعرض الأهداف الاقتصاديّة للإصلاح الاقتصاديِّ.

أمّا المبحث الثاني، فقد تمّ تخصيصه لعرض دور الدولة في ظلِّ سياسة الإصلاح الاقتصاديِّ في مصر، ثم عرضنا مرحلة الإصلاح الاقتصاديِّ الأول في الفترة من ١٩٩١- ٢٠٠٣، و من ثم أثر سياسة الإصلاح الاقتصاديِّ على المناخ الاستثماريِّ في مصر.

وأخيراً تمّ عرض الإجراءات التي اتخذتها الحكومةُ المصريّةُ لتحسين مُناخ الاستثمار الأجنبيِّ المُباشر في مصر من خلال المبحث الثالث والأخير، حيث أوضحنا المقصود بالمُناخ الاستثماريِّ بوجهٍ عامٍّ، وعرضنا جهود الدولة في سبيل تهيئة المُناخ العامِّ في مصر لجذب الاستثمارات الأجنبيّة المُباشرة.

وبناءً على ما سبق؛ توصلت الدِّراسة إلى عدة نتائجَ وبعض المُقترحات نعرض أهمّها على الترتيب الآتي:

أولاً: النتائج.

١- يعدُّ الاستقرارُ السياسيُّ متطلباً رئيساً لِخَلْقِ بيئةِ جذب الاستثمار الأجنبيِّ المُباشر؛ لأنّ المُستثمر الأجنبيّ لا يأتي إلى الاستثمار في أيِّ بلد إلا بعد أنْ يطمئنّ إلى النظام السياسيِّ القائم وإمكانيّة استقرار ذلك النظام، حتى لو توافرت جميعُ عناصر الجذب الأخرى.

٢- إنّ الاستثمار الأجنبيّ المُباشر في الدول المضيفة ذات الدرجات الحمائيّة المُرتفعة إزاء الواردات تكون أقلّ توجهاً للتصدير من ذلك الاستثمار في الدول ذات مستويات حمايةٍ أقلّ.

٣- على الرغم من الجهود المبذولة لتهيئة المُناخ المُناسب لجذب الاستثمار الأجنبيِّ المُباشر إلى مصر، فإنّ النموّ الاقتصاديّ الذي حقّقته مصر كان نمواً متذبذباً، حيث إنّ هناك العديد من العقبات التي تَعُوقُ تدفُّقَ هذا الاستثمار بالقدر المطلوب.

٤- استقرار السياسات والتخطيط لفتراتٍ طويلةٍ، والجديّة في تنفيذ هذه السياسات، فضلاً عن المرونة والقدرة السريعة على التكيُّف مع المتغيرات المحليّة والعالميّة، كلٌّ تلك الأمور تُسهم في تحقيق النجاح.

ثانياً: التوصيات.

١- توجيه الاستثمار الأجنبيّ إلى الأنشطة الاقتصاديّة ذات القسمة المضافة، والتي تترك آثاراً إيجابيّةً على الاقتصاد المصريّ.
٢- الاسترشاد بالمؤشّرات الدوليّة للاستثمار من أجل إصلاح نقاط الضعف في أداء الاقتصاد المصريّ.
٣- الاستمرار في برنامج الإصلاح الاقتصاديّ والتكيف الهيكليّ، مع الحفاظ على ما تحقّق من نتائج إيجابيّةٍ لهذا البرنامج، والدعم المتواصل لها، بتحقيق الاستقرار في القوانين والتشريعات؛ لزيادة الثقة والأمان لدى المُستثمرين.
٤- اتّباع سياسةٍ انتقائيّةٍ في تشجيع الاستثمار الأجنبيّ المُباشر، والاعتماد على سياسة تقديم الحوافز والإعفاءات الموجّهة للأنشطة المُستهدفة، وربط الإعفاء الضريبيّ بحجم التصدير؛ ممّا يُشجّع على زيادة الإنتاج ويخفّض نسبة البطالة.
٥- يجب أنْ تقومَ الهيئة العامّة للاستثمار بالنظر في إمكانيّة إطلاق برنامجٍ تجريبيٍّ لربط المشروعات الصغيرة والمتوسّطة بالاستثمار الأجنبيّ المُباشر، ويُخصّص للمناطق الحرّة في مصر، وذلك على عكس برنامج تنمية المورّدين المحليين (NSDP) الذي أُطلق في عام ٢٠٠٤م، ويمكن أنْ يركّز البرنامج التجريبيُّ على المناطق الحرّة التي تُديرها الهيئة العامّة للاستثمار، أو على المناطق الاستثماريّة الجديدة؛ بهدف إقامة روابطَ أقوى بين الشركات داخل وخارج المناطق الحرّة في مصر وعلى تطوير قدراتِ هذه الشركات لتلبية احتياجات الشركة متعدّدة الجنسيات التي تعملُ في المناطق الحرّة.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربيّة:

الكتب:

١- إبراهيم شحاتة، "نحو الإصلاح الشامل"، مركز ابن خلدون للدِّراسات الإنمائيّة، دار سعاد الصباح، الكويت، الطبعه الأولى، ١٩٩٣.

٢- أحمد عبد اللاه المراغي، "المحاكم الاقتصاديّة كوسيلةٍ لجذب الاستثمارات الأجنبيّة المُباشرة"، المركز القوميٌ للإصدارات القانونيّة، الطبعه الأولى، ٢٠١٦. متاح على الموقع الإلكتروني: www.books.google.com.eg.

٣- د/ رضا عبد السلام، "مكانة مصر و الدول العربية فى مؤشر إقتصاد المعرفة"، تحليل إقتصادي – إصدار سنوي منذ ٢٠٠٤ م، دار الفكر العربي القاهره و بيروت، ص ٢٤.

٤-

المواقع الإلكترونيه:

١- حصاد ٢٠١٩ النمو وارتفاع الجنيه والاحتياطات الأجنبيّة – مؤشرات إيجابيّة للاقتصاد المصري"، معلومات مُباشر– السعودية، ٢٧ ديسمبر ٢٠١٩م، تاريخ الزيارة: ٢٨ مارس ٢٠٢١م. متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.mubasher.info/news

٥- عبد الله المصري، "قانون التراخيص الصناعيّة الجديد في مصر خطوة نحو التنمية"، مركز البديل للتخطيط والدِّراسات الاستراتيجيّة، ١٧ ديسمبر ٢٠١٧م. متاح على الموقع الإلكتروني http://elbadil-pass.org تاريخ الزيارة: ٢٠ يناير ٢٠١٨م.

٦- كريم حسن، "مؤشّرات الاقتصاد المصريّ في ٢٠١٩م تؤكّد تسارُع الخطوات نحو النموّ"، بوابة الأهرام ١٢ يناير ٢٠٢٠م. تاريخ الزيارة: ٢٦ مارس ٢٠٢١م. متاح على الموقع الإلكتروني: http://gate.ahram.org.eg/news.

٧- اللجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغرب آسيا، "دليل الاتّفاقات الثنائيّة للاستثمار"، الأمم المتحدة، ٢٠١٠م. متاح على الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org

٨- محمد نور الدين، "الشفافية والإفصاح في الأزمة الماليّة والاقتصاديّة العالميّة وتأثيرها على مصر"، مركز الأهرام للدِّراسات ومنظّمة الشفافية الدوليّة، تقارير ومنشورات دوليّة وعربيّة، ١٧ مارس ٢٠١٣م. متاح على الموقع الإلكترونيّ www.aman-pllestine.org

٩- منى فريد بدران، عمرو أبو العلا، أحمد إسماعيل، "لمحة عن الاقتصاد المصريّ" نوفمبر

٢٠١٣م، الهيئة العامّة للاستعلام والمناطق الحرّة (GAFI)، متاح على الموقع الإلكتروني www.gafinet.org

١٠- ناصر عامر نصر، معتز عبد البديع عبد المنعم، محمد جمال رمضان، "قرض مصر من صندوق النقد الدوليِّ في ١٩٩١-٢٠١٦م بين الإصلاح الاقتصاديِّ والعلاج بالصدمة- دراسة حالة جمهوريّة مصر العربيّة"، المركز الديمقراطي العربي، ١٧ مارس ٢٠١٨م، متاح على الموقع الإلكتروني www.democrateicac.de

١١- قانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون الإستثمار، متاح على الموقع الإلكتروني https://www.sis.gov.eg

١٢- ضمانات و حوافز الاستثمار في مصر، متاح على الموقع الإلكتروني https://www.mondaq.com

١٣- نورا فخري، **مقال** بعنوان "٢٨ مليار جنيه حجم الإنفاق على البحث العلميِّ في ٢٠٢٠/٢٠٢١م"، جريدة اليوم السابع، ١٣ مارس ٢٠٢١م. متاح على الموقع الإلكتروني www.youm7.com.

١٤- المصري اليوم، مقال بعنوان "أبرز ما قاله البنك الدوليُّ عن مصر (إنفوجرافيك)، ١٢ أكتوبر ٢٠١٧م، ص٢. متاح على الموقع الإلكتروني http://www.almasryalyoum.com تاريخ الزيارة: ٥ ديسمبر ٢٠١٧م.

١٥- رنا عبد الصادق، مقال بعنوان "البنك الدولي: ٥% معدل النموِّ المتوقّع في مصر خلال ٢٠١٨م"، **جريدة** التحرير الإخباري، ٦/٥/ ٢٠١٧م. متاح على الموقع الإلكتروني http://www.tahrirnews.com. تاريخ الزيارة ١٣ فبراير ٢٠١٨م.

١٦- كريم حسن، **جريدة** الأهرام، "الهيئة العامّة للاستثمار تعتمد ضوابطَ جديدةً لتيسير إقامة المستثمرين غير المصريين"، ١ أكتوبر ٢٠٢٠م، متاح على الموقع الإلكتروني www.gate.ahram.org.eg تاريخ الزيارة: ٧ مارس ٢٠٢١م.

١٧- محمود الصباغ، "الاستثمار الأجنبيُّ المُباشر في مصر يتراجع ٢٣% خلال العام الماليِّ الماضي"، **جريدة** المال، الاثنين ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩. متاح على الموقع الإلكتروني http://almalnews.com تاريخ الزيارة: ٢٥ مارس ٢٠٢١م.

١٨- أسعد السعدون، "الإصلاح الاقتصادي- المفاهيم والمتطلّبات"، **مقالة** منشورة على الموقع الإلكتروني www.bibalex.org تاريخ الاطّلاع: ٢ مارس ٢٠١٣م.

١٩- نسيم حسن أبو جامع، "أثر ثورات الربيع العربيِّ على اتّجاهات الاستثمار الأجنبيِّ المُباشر في دول الربيع وكيفيّة الاستفادة منها فلسطينيًا"، **مجلة** الجامعة الإسلاميّة للدِّراسات الاقتصاديّة والإداريّة، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، يناير ٢٠١٣م. متاح على الموقع الإلكتروني:_

http://www.lugaza.edu.ps
٢٠- BBC new عربي، **مقال** بعنوان "٢٠١١ كان العامَ الأصعبَ على الاقتصاد المصريّ"، ٢٦ ديسمبر كانون الأول ٢٠١١م. متاح على الموقع الإلكتروني https://www.BBC.con/arabia تاريخ الزيارة: ١٨ مارس ٢٠١٢م.
٢١- عصمت سعد، **مقال** بعنوان "حصاد ٢٠١٩.. مصر تجني ثمار الإصلاح الاقتصادي"، ٢٣ ديسمبر ٢٠١٩م. تاريخ الزيارة: ٢٨ مارس ٢٠٢١م. متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.maspero.eg
٢٢- حسن هريدى، **مقال** بعنوان "تعرف على ضمانات الاستثمار فى مصر وفق القانون"، أخبار اليوم، ٢٩ ديسمبر ٢٠٢١م، متاح على الموقع الإلكترونى: http://m.akhbarelyoum.com تاريخ الزيارة ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٢م.
٢٣- أكرم القصاص (رئيس التحرير)، **مقال** بعنوان "رئيس النواب: تعديل قانون الاستثمار يقدم حوافز للمستثمرين و يجذب رأس المال الأجنبي"، جريدة اليوم السابع، الاثنين ٢١ نوفمبر ٢٠٢٢م ، متاح على الموقع الإلكترونى: https://www.youm7.com
٢٤- أكرم القصاص (رئيس التحرير)، **مقال** بعنوان "ضمانات لمشروعات الاستثمار للتمتع بالعدالة المنصفة"، جريدة اليوم السابع، الثلاثاء ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٢م ، متاح على الموقع الإلكترونى: https://www.youm7.com
٢٥- أكرم القصاص (رئيس التحرير)، **مقال** بعنوان "٧ مزايا لتعديل قانون الإستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧م: تعرف عليها"، جريدة اليوم السابع، الثلاثاء ١٤ مايو ٢٠١٩م ، متاح على الموقع الإلكترونى: https://www.youm7.com

المقالات:

١- زياد أحمد بهاء الدين، "الأزمات الاقتصاديّة في مصر- المخرج والحلول المتاحة"، رؤية بديلة لإصلاح تشريعات الاستثمار، المركز المصري للدِّراسات الاقتصاديّة، العدد رقم (١).
٢- سعيد النجار، "آفاق الاستثمار في الوطن العربي"، ندوة آفاق الاستثمار، اتِّحاد المصارف العربيّة والبنك الأهلي، القاهرة، مارس ١٩٩٢م.
٣- محمد شديد أبو ستيت، "الإصلاح الاقتصاديٌ في مصر وبولندا – دراسة مقارنة"، بحث مقدّم للحصول على دبلوم التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠٠٦م.
٤- محمد عبد الشفيع: التجارب التنمويّة في كوريا الجنوبيّة وماليزيا والصين، الاستراتيجيات والسياسات: الدروس المستفادة، معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٨.

٥- هدى إبراهيم أحمد، "كيفيّة مُواجهة أزمة الاقتصاد المصريِّ بعد ثورة ٢٥ يناير"، مؤتمر الاقتصاد المصريِّ، التحديات وآفاق المستقبل، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٣- ٢٥ فبراير، ٢٠١٣م.
٦- الهيئة العامّة للاستعلام المصريّة، بحث بعنوان: "الجهود المبذولة من الحكومة المصريّة لتهيئة المناخ الاستثماريِّ"، ٢٠١١م.

الرسائل العلميّة:

١- أحمد حلمي مصطفى مجاهد، "تقييم دور الاستثمار الأجنبيِّ المُباشر في تحقيق الأهداف التنمويّة في مصر"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٠م.
٢- أميرة حسب الله محمد، "محددات الاستثمار الأجنبيِّ المُباشر في البنية الاقتصاديّة العربيّة – دراسة مقارنة (تركيا- كوريا الجنوبيّة- مصر)، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤-٢٠٠٥.
٣- رائدة شحدة محمد الدودة، "الاستثمار الأجنبيُّ في الضفة الغربيّة وقطاع غزة- مجالُه ومحدداته خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٧)"، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، كليّة الدراسات العليا والبحث العلمي، ٢٠١٠م.
٤- رجائي محمود محمد إبراهيم، انعكاسات سياسات صندوق النقد الدوليِّ على تحقيق التنمية الاقتصاديّة في مصر وكوريا الجنوبيّة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق- جامعة المنصورة، ٢٠١٧م.
٥- عبد الحكيم جمعة محمود حسن، "دور الاستثمار الخاصِّ في الإصلاح الاقتصاديِّ والتنمية بجمهوريّة مصر العربيّة"، رسالة دكتوراه، كليّة الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠م.
٦- عبد السلام محمد السيد عوض، "الاستثمار في البحث العلميِّ والتطوير التكنولوجيِّ كمصدر للقدرة التنافسيّة للاقتصاد المصري"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠٠٧م.
٧- علاء الدين أحمد مصطفى سالم جبر، "مناخ الاستثمار في مصر- دراسة مقارنة بالنموذج الماليزي"، رسالة دكتوراه، كليّة الحقوق، جامعة طنطا، ٢٠١٥.
٨- محمد محمد مهير سليم العيادي، السياسة الضريبيّة ودورها في الاستثمار، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق- جامعة طنطا، ٢٠١٥.
٩- مراد خروبي، "الشراكة الأورو- متوسطيّة وآثارها على المؤسسات الاقتصاديّة- دراسة حالة الجزائر ومصر"، رساله دكتوراه، الجزائر، ٢٠١٤- ٢٠١٥م.
١٠- لبنى أحمد جلال الدين حسن، محمد عثمان، "السياسة النقديّة واستهداف التضخُّم في مصر خلال الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠١٥م"، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندريّة، كلية التجارة، اتِّحاد مكتبات الجامعات المصريّة، ٢٠١٩م، متاح على الموقع الإلكتروني www.db5.eulc.edu.eg

١١- نادية حسني رسلان أحمد شلبي، "مدى استفادة مصر بعلاقتها بصندوق النقد الدوليِّ خلال الفترة (١٩٥٤-٢٠١١م)- دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، كليّة التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٤م.

١٢- ولاء وجيه محمد دياب، "فاعليّة الإنفاق العامّ في تحقيق أهداف التحوُّل الاقتصاديِّ في مصر (١٩٩١-٢٠١١م)"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، ٢٠١٣م.

١٣- حسين القاضي، "الحكومة والإصلاح الاقتصاديُّ وانعكاسات الأزمة الماليّة العالميّة وانعكاس الأزمة الماليّة"، مقال بموقع دمشق، ١٧ أكتوبر ٢٠٠٨م، متاح على الموقع الإلكتروني www.esyria.sy.

١٤- نسرين نصر الدين حسين أحمد، الاستثمار الأجنبي فى مصر- المعاملة و المحصلة ٧٥-٩٥، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق- جامعة الإسكندريَة ٢٠٠٦.

التقارير والمؤتمرات:

١- البنك الدولي، "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، استراتيجيّة المساعدة القطريّة – جمهوريّة مصر العربيّة للفترة من السنة الماليّة ٢٠٠٦م إلى السنة الماليّة ٢٠٠٩م، تقرير رقم: EG-٣٢١٩٠، ٢٠٠٥م. متاح على الموقع الإلكتروني www.wds.world.org

٢- تقرير الهيئة العامّة للاستثمار والمناطق الحرّة (GAFI)، "لمحة عن الاقتصاد المصريِّ نوفمبر ٢٠١٣". متاح على الموقع الإلكتروني www.gafinet.org

٣- تقرير اليونسكو: MEDA SERVICES، "تدشين النسخة العربيّة من تقرير اليونسكو للعلوم في القاهرة"، فبراير ٢٠١٩م. متاح على الموقع الإلكتروني www.unesco.org

٤- المركز المصري للدِّراسات الاقتصاديّة (ECES)، التقرير السنوي، ٢٠٠٩م. متاح على الموقع الإلكتروني www.eces.org.eg

٥- المركز المصري للدِّراسات الاقتصاديّة (ECES)، "الاقتصاد المصريُّ بعد ثورة ٢٥ يناير – التحديات والآفاق المستقبليّة"، سلسلة آراء في السياسة الاقتصاديّة، العدد ٢٧، ٢٠١١م، متاح على الموقع الإلكتروني www.eces.org.eg

ثانيًا- المراجع الأجنبيّة:

1- Africa Developmet Bank Group, "Egypt- Economic Reform and Structural Adjustment Programme", Project Performance Evaluation Report (PPER), Operations Evaluation Department (OPEV), 15 May 2000.
2- Ekran Ahmed El-Sayed Abd El-Rahman, "Analysis study for the impact of economic reform on attracting foreign direct investment to Egypt agriculture sectore", Agricultural Economic Research Institute, Agricultural research Center, Giza, Egypt. 12 February 2019.
3- Omran Mohamed, "Testing for a significant chang in the Egyptian economy ubder the economic reform programme", World Institute for Development Economics Research (WIDER), Discussion papper. No. 2002/59. Available at: http://researchgate.net.
4- Sufyan Alissa, "The political economy of reform in Egypt – understanding the role of institutions', Carnegie Middle East Center, Carnegie paper, October 2007. Available at: Carnegieendowment.org.
5- The World Bank, "Egypt in the global economy- strategic choices for savings, investigments and long term growth", Report No117765 of World Bank Middle East and North Africa Econmic studies, March 1998.